@Tafsircenter

رؤية في تقسيم لحن القراءة وتبويبه

اختلاف ضبط عين بعض الأفعال القرآنية نموذجًا

د. محمود عبد الجليل روزن

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بالحقّ مبينًا، وأرسل رسوله بالحقِّ مبلّغًا أمينًا، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، خير الورى محتِدًا، وأشرفهم مقصدًا. وبعدُ:

فإنَّ من حقِّ الكلام -أيّ كلام- أن يُؤدَّى كما عُلِّمَ؛ فذلك أحفظُ لمقصود قائله، وأحرى أن يُفهم عنه مرادُه منه بلا نقص ولا زيادة، ولا لحنٍ ولا تحريفٍ، وكتاب الله تعالى أحقُّ ما أقيم به المنطق، وارتاضت به الألْسُن.

واستظهار الطالب للقرآن، وهو فيه كثير اللحن، لا يُعَدُّ استظهارًا؛ إذ إنَّ القرآن وإعرابه وجهان لحقيقة واحدة، ولا يُسمَّى القرآن قرآنًا إلّا بإقامة لفظه على قانون اللسان العربيّ.

والإخلال بذلك لحنٌ، وقد كان أئمة السَّلف يبالغون في ذمِّ اللحن، وفي الحضِّ على تعلم الإعراب، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يضرب ولدَه على اللحن[(١)].

وقال عمر رضي الله عنه: «تعلَّموا اللحن، والفرائض فإنَّه من دينكم»[(٢)].

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨٨٠) وصحّحه الألباني.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٩٢٦).

وعن أُبيّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «تعلَّموا اللحن في القرآن كما تعلَّمون القرآن»[(١)].

ويُروى أنَّ الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قيل له: إنَّ لنا إمامًا يَلْحَن، قال: «أخِّروه»[(٢)].

وصلَّى أبو عمرو بن العلاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ خلف رجلٍ؛ فقرأ: إذا زلزلت الأرض زَلزالها (يعني بفتح الزاي)، فأخذ أبو عمرو نعليه وخرج[(٣)].

ولِلَّحن في أثناء قراءة القرآن الكريم أسبابٌ كثيرةٌ؛ منها الاكتفاء بالاستظهار من المصحف مع ترك العرض على شيخ مُتقنٍ، ومنها ضعف المَلَكة اللُّغوية بصفة عامّة، وضعف الإلمام بالقواعد النَّحْوية والصناعة الإعرابية بصفة خاصَّة، ومنها صرف الهمّة إلى ضبط المباني دون فهم المعاني... وغير ذلك مما لذكره مقامٌ آخرُ.

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢١٠٢)، وقال مُحقّقه: إسناده لا بأس به.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (١/ ١٧٣ برقم ٤٠)، وغيره.

(٣) أخبار المصحِّفين (ص٤٠). هذا؛ مع أنَّ الفتح سائغ لغةً، ومقروء به في الشواذّ؛ قال الزجاج: «والقراءة (زِلْزَالَها) بكسر الزاي، ويجوز في الكلام زَلْزَالَها، وقرئت (زَلْزَالَها)، وليس في الكلام فَعْلَال بفتح الفَاء إلا في المضاعف نحو الزلزال والصلْصَال». معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٣٥١). وقراءة الفتح منسوبة لعاصم الجحدري وعيسى بن عمر (انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية ٥/ ٥١٠، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٢٠/ ١٤٧، والبحر المحيط، لأبي حيان ١٠/ ٥٢٢).

وهناك علاقة تأثير وتأثُّر متبادلة بين اللحن والمعنى؛ فكثيرًا ما يُؤدِّي اللحنُ إلى تغيير المعنى، وقد يؤدّي ما يظنُّ القارئُ أنَّه المعنى -وليس به- إلى أن يلفظ بالمقروء ملحونًا، وهو في هذا ما زال يتبع قاعدة «الإعراب فرعٌ عن المعنى»، فلما كان المعنى الذي يستصحِبُه ملحونًا؛ انعكس ذلك على اللفظ فجاء هو الآخر ملحونًا.

إشكالية البحث:

لعلَّ من أسباب تفشِّي اللحن بين بعض الطلّاب القصورَ التأصيليّ والتقعيدي لِلَّحن ومسائله في مصنَّفات التجويد؛ بما يُيسِّر توقُّعَه فتوقِّيَه قبل وقوعه، وعلاجَه إن وقع الطالب فيه.

ومن مظاهر هذا القصور أنَّ مُصنَّفات التجويد المعاصرة تكاد تخلو من الكلام عن اللحن إلا النزر اليسير، وهو مع ذلك مُكرَّر ينقله الآخر عن الأول، ولا يكاد يُجاوز تعريف اللحن وحكمه والإشارة إلى تقسيمه إلى لحنٍ جليٍّ ولحنٍ خفيٍّ، مع ذكر أمثلة لكلِّ نوعٍ منهما، مع ما ينطوي عليه هذا التقسيم من إشكالٍ؛ بما يوجد حاجة حقيقية لطرح تقسيم عمليٍّ لِلَّحْن.

ولعلَّ سبب هذه الظاهرة أنَّهم ينطلقون من مبدأ: «اعرِف الصوابَ تعرِف الخطأ»، فإذا عرف الطالب التجويد عرف اللحن بالتبعية؛ إذ كلُّ ما ليس بتجويد فهو لحنٌ.

وهذا المبدأ لا يخلو من شيء من الصحّة، ولكنه غير كافٍ للتعامل الواعي مع ظاهرة اللحن، وتوقّيها، وعلاج مَن وقع فيها، إذ إنَّ لِلَّحن -في الجملة- أقسامًا وأنواعًا وقوانين كقوانين التجويد، وعللًا كعلل أحكامه، ومن الأهمية بمكان أن يُوصَف للدارسِ اللحنُ، وأن يُبيَّن له نوعُه، وعلّتُه، وقانونُه، ثم يؤخذ تدريبًا وتمرينًا حتَّى يتغلَّب عليه شيئًا فشيئًا، فهذا أحرى أن يفهم ويقيس ويتوقَّع ويتوقَّى، فيؤدي ولا يخطئ، ويُلقِّن غيره ويُبصِّره إذ ملك ناصية هذا الفنّ رواية ودراية؛ فيكون أضبط له مُعلَّمًا، وأقوم به مُعلِّمًا. ولا يخفى أنَّ مهارة تصحيح اللحون من أهمّ المهارات التي يجب أن يُتقنها مُعلِّمو القرآن الكريم، ولا سبيل لإتقان هذه المهارة إلا على الرسم الموصوف، وطريقه المرصوف.

أهداف البحث:

وفي سبيل معالجة هذه الإشكالية، فإن هذا البحث يستهدف ثلاثة أهداف رئيسةٍ:

الأول: طرح تقسيم جديد لِلَحْنِ القراءة يُعالِج القصور الذي ينطوي عليه التقسيم المشهور لِلَّحن إلى لحن جليٍّ، ولحن خفيٍّ.

الثاني: أنَّه قد وُجِد أنَّ الاستقراء الجامع، ومِن ثَـمَّ التصنيف لأبواب اللَّحن ومسائله = من أفضل ما يُساعد الدارسين في ضبط اللحن والوقاية منه وعلاجه وتعليله وتوجيهه وتقعيده. وهذا ما يعنى هذا البحث بتأصيله في جزئه الأول.

الثالث: توقيع هذا الطرح النظريّ التأصيليّ من خلال نموذجٍ تطبيقيٍّ مناسب.

ومن الأبواب الجامعة لِلُّحون التي تقع لبعض غير المجيدين في أثناء قراءة القرآن الكريم ما يمكن تسميته المؤتلف والمختلف في الألفاظ القرآنية، ونعني به مجيء لفظين أو أكثر بالرسم نفسه، مع اختلاف الضبط لاختلاف المعنى، ويشيع فيه اللحن بسبب ذلك.

ومن أمثلة ذلك: سُخريًّا وسِخريًّا، والأَيْمان والإِيمان، والبَّر والبِّر، وثَمَّ وثُمَّ، وجَناح وجُناح، وجَهْد وجُهْد، ورَوْح ورُوح، والسَّبْع والسَّبُع، والسُّوء والسَّوْء، ومَقام ومُقام، ونحو ذلك.

وفي هذه الأمثلة ونحوها يكون الاختلاف في حركة البناء، لا حركة الإعراب فيدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول، نحو: المخلِصين والمخلَصين، المنزِلين والمنزَلين.

ومن ضروب الاختلاف والائتلاف في المفردات القرآنية أن يُصاغ من الجذر اللغوي فعلان ثلاثيّان مبنيَّان للفاعل؛ باختلاف ضبط العين فيهما، ثم قد يكون هذا الاختلاف دلاليًّا، وقد يكون من باب تنوُّع اللهجات.

فإذا ما ترتَّب على ذلك اختلافٌ في المعنى، ومع تقارب اللفظين؛ فقد يخلط بينهما القارئ غير المجيد، فيُوقع أحدهما موقع الآخر لحنًا، ويتبع هذا في كثير من الأحيان الخلط بينهما في المعنى.

ولذا؛ فقد خُصِّص الجزء التطبيقي من هذا البحث لاستقراء ظاهرة اختلاف ضبط عين بعض الأفعال القرآنية في القراءات القرآنية، ومن ثمَّ تصنيفها تحت أبوابها، وبيان ما لهذا الاختلاف من انعكاس على لحنِ كثيرٍ من الطلّاب فيها لفظًا وفهمًا، فأشرتُ -بشيء من الاختصار- إلى معانيها، قصدت أن يكون تنبيهًا للمبتدئ وتذكيرًا للمنتهي؛ حتى لا يلتبس المعنى أو يختلط عليه وجه النُّطق بها.

منهج البحث:

وقد اتُّبع في سبيل ذلك المنهجُ الاستقرائي الإحصائي لحصر جميع الأفعال التي تندرج تحت هذا الباب، وتطلَّب ذلك تتبُّعَ جميع مواد القرآن الكريم مادة مادةً، والنَّظر فيما ورد منها فِعلًا، ثمَّ النَّظر في تصريف هذه الأفعال وأبنيتها. ومن ثمَّ استُخدم المنهج التحليلي؛ لتحليلها وتصنيفها بضمِّ النظائر إلى بعضها.

الدراسات السابقة:

ولم أقف -في حدود علمي واطّلاعي- على مَن أفردَ هذا الباب بالتصنيف.

خطة البحث:

وقد انتظم هذا البحث في مقدمة هي التي بين يديك، ثم مبحثين:

المبحث الأول: في أقسام اللحون وأبوابها، وهو يمثّل الإطار النَّظري للبحث.

والمبحث الثاني: حصر ما اختلف فيه ضبط العين من الأفعال القرآنية الثلاثية المبنية للفاعل. وهو يمثِّل المعالجة التطبيقية للدراسة. وفيه مدخل إلى في تصريف الفعل الثلاثي، جعلتُه تهيئة للدالف إلى الموضوع، وثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: ما ورد منه البناءان كلاهما في رواية حفص عن عاصم.
- **المطلب الثاني**: ما توزّع الخلاف فيه على أكثر من رواية متواترة.
- **المطلب الثالث**: ما تلحن فيه العامة من بعض الأفعال القرآنية بتغيير حركة العين.

ثم خُتِم البحث بخاتمة بأهمّ نتائجه، وبعض التوصيات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجَّه بخالص الشكر والتقدير لأخي الكريم فضيلة الباحث الدكتور/ خليل محمود اليماني -حفظه الله- على ما أسدى من ملحوظاتٍ قيّمة أثرت البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجَّه بخالص الشكر والتقدير لأخي الكريم فضيلة الدكتور/ عبد الله محمود الطويل -حفظه الله- على منظومته البديعة: «الحُجَّة المبلّغة في ضبط عين أفعال القرآن واللغة»، التي انبرى فيها لنظم مضمون الجزء التطبيقي من هذا البحث مع زياداتٍ وفوائدَ، فجزاه الله خير الجزاء.

والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المبحث الأول: في أقسام اللحون وتبويبها:

يشيع في مُصنّفات التجويد تقسيم اللحن إلى جليٍّ وخفيٍّ، وتكاد تكون هذه هي القسمة الوحيدة المعتمدة لِلُّحون في كتب التجويد.

واختلفوا في ضابط الظهور والخفاء؛ فعند ابن مجاهد أنَّ اللحن الجليّ هو غير الجائز عند من لا يُبصِر من العربية إلا اليسير، واللحن الخفي هو الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير[(١)]. فالجليُّ يعرفه المقرئون والنحويون وغيرهم ممن شمَّ رائحة العلم، والخفيُّ ما لا يعرفه إلا المقرئ المتقن الضابط[(٢)].

ونقل تلميذ ابن مجاهد أحمدُ بن نصر الشذائي عنه أن اللحن الجليَّ هو لحنُ الإعراب، واللحن الخفيَّ هو ترك إعطاء الحرف حقَّه من تجويد لفظه[(٣)].

وهذا مُشكلٌ؛ إذ إنَّ الظهور والخفاء أمرٌ نسبيٌّ، فما يخفى على بعضٍ قد لا يخفى على بعضٍ آخرين، فهذا الضابط المذكور يصلح وصفًا لا قيدًا، وإدراك اللحن -مهما كانت دقَّته- أمرٌ نسبيٌّ، ويتفاوت داخل كلِّ طبقة من الطبقتين، فتفاوته في طبقة عوامّ الطلاب واضحٌ لا إشكال فيه؛ إذ قد يُدرِك بعضُهم ما لا

(١) انظر: كتاب السبعة، لابن مجاهد (ص٤٩).

(٢) انظر: كتاب التنبيه على اللحن الجليّ واللحن الخفي، للسعيدي؛ ضمن: رسالتان في تجويد القرآن (ص٢٧- ٢٨).

(٣) التحديد في الإتقان والتجويد (ص١١٦).

يدركه قرناؤهم من طبقتهم، فهذا أيضًا فيهم نسبيٌّ. وكذا هو في طبقة المتخصصين المنتهين؛ إذ ليسوا على رُتبة واحدة في الإتقان والمهارة، ولا ينزل المتخصص إلى طبقة عوامّ الطلّاب بعدم إدراكه بعض مسائل فنّه.

والخلاصة أنَّ الظهور والخفاء نسبيَّان لا محالة؛ إلا أن يقال: ما خفي على أواسط الطلاب في الجملة فهو لحنٌ خفيٌّ، وإن أدركه بعضهم لسبب أو لآخر، وما كان ظاهرًا لأواسط الطلّاب في الجملة فهو لحنٌ جليٌّ، وإن خفي عن بعضهم لسبب أو لآخر. فهذا أقرب ما يمكن أن يقال فيه، مع بقائه وصفًا فضفاضًا ينازع في صلاحيته حدًّا وقيدًا.

وقيل: بل حدّ الظهور والخفاء أن اللحن الجليّ هو خلل يطرأ على الألفاظ فيُخلّ بالمعنى والعُرف، واللحن الخفيّ يطرأ على الألفاظ فيخلّ بالعُرف الجالب للرونق والحسن، فهما متفقان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما خللٌ يطرأ على الألفاظ فيُخلُّ؛ إلا أن الجليَّ يُخلُّ بالمعنى والعرف والخفي يُخلُّ بالعرف دون المعنى[1].

وهذا أيضًا وصفٌ غالبٌ أكثر منه قيدًا، فهو لا يطَّرد؛ إذ قد يتغيّر المعنى باللحن مع كون ذلك التغيُّر أمرًا لا يدركه إلا المتخصِّصون؛ مثل بعض مواضع النبر والتنغيم. والعكس صحيح؛ إذ قد يكون اللحن جليًّا؛ ولكن لا يُغيِّر معنًى، ككسر الدال من (الحمدُ لله) في الفاتحة.

(١) انظر: الموضح في التجويد، لعبد الوهاب القرطبي (ص٥٧- ٦٠).

ويؤكد ما ذهبنا إليه من أنَّ الأمر مُشكل أنَّا وجدنا بعض الباحثين الذين يحدُّون اللحن الخفيَّ بعدم تغيُّر المعنى؛ يعدُّون من أمثلة اللحن الخفيّ تنغيم الخبر بنغمة الاستفهام، وهذا مغيِّر للمعنى لا محالة، فنقل الكلام من جهة الخبر إلى جهة الاستفهام يغيِّر معناه؛ بل يُحيله إلى النقيض(١). وقد غرَّهم ما يظنُّونه من دقَّة هذا اللحن، وعدم ظهوره في الخطِّ.

وقد يُقال إن تقسيم اللحن إلى جليٍّ وخفيٍّ يفيد في بناء الحكم الشرعي لِلَّحن، وما تبطل به الصلاة منه وما لا تبطل، وهذا أيضًا لا ينضبط؛ إذ كيف نبني الحُكم الفقهيّ على ما ليس له حدٌّ واضحٌ؟ ثم إنَّ للفقهاء -عند التحقيق- اعتبارات أخرى في الحكم على اللحن؛ على اختلاف المذاهب في اعتبارها؛ منها: هل هو في الفاتحة أم في غيرها، وهل يتغيَّر به المعنى أم لا، وهل هو مما عمَّت به البلوى أم لا، وهل هو مما تعسَّر على القارئ الإتيان بالصواب فيه أم لا. وتعسُّر الإتيان بالصواب لا يتوقَّف على صعوبة الإدراك، فقد يكون الخطأ سهل الإدراك، ولكن تحقيق الصواب صعبٌ(٢).

(١) انظر: تقدير الاستفهام في القرآن الكريم؛ للباحث، بحث منشور بمجلة تبيان للدراسات القرآنية، ع(٢٥)، (٢٧٥- ٣٧٨).

(٢) انظر: لحن القرّاء في الثاء والذال والظاء، للباحث، نشرة دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م (ص ٧١- ٨٥).

فإذا انتقلنا إلى ساحة التطبيق في التعليم القرآني تحفيظًا وإقراءً؛ فإنَّ وصف اللحن بالظهور والخفاء إمَّا أن يخاطب به المعلِّم أو المتعلِّم، فإن كان المخاطَب به المعلِّم فلا فائدة حقيقية تعود عليه من هذه القسمة، إذ إنَّ المعلِّم الحاذق يجب أن يستوي عنده تعليم مسائل التجويد كلّه، فيعدُّ لتعليم كل مسألة عدَّتها، ويتّبع لهذا الغرض الأساليب الناجعة، ويستخدم الوسائل المناسبة. وهو سائر في تعليمه طلابه وَفْق منهجٍ متدرِّجٍ تتوالى فيه مسائل العلم بما يفرض ضرورة تعليم المسائل التي يعدُّونها من الجليّ الظاهر جنبًا إلى جنبٍ مع المسائل التي يعدُّونها من الخفيّ الغامض، ثم ينتقل إلى باب آخر فيه النوعان جنبًا إلى جنبٍ، وهكذا.

وإن كان المخاطَب بهذه القسمةِ الطالب؛ فإنَّ وصف بعض اللحون بالخفاء قد يُعطي انطباعًا للدارسين بصعوبة إدراكها، وسهولة ارتكابها، فيحجز بينهم وبين الإتقان. وهذا أمرٌ ملاحظٌ. أمَّا إذا لم يُجابَه الطالب بهذه القسمة؛ فإنَّنا نلاحظ أنَّ إدراكه لِلُّحون يكاد يكون متساويًا إذا أُحسن توقيفه عليها؛ بل ربَّما كان إدراكه لبعض ما نعدُّه من قبيل اللحن الخفيّ أيسر من إدراكه لبعض ما نعدُّه من قَبِيل اللحن الجليّ، وخصوصًا إذا أخذنا في تقويم هذا الإدراك الإلمام الشامل بقاعدة اللحن وقانونه وعلَّته وقياسه.

وعليه؛ فإنَّ الحاجة إلى إعادة النَّظَر في هذا التقسيم قائمة على المستويين النظريّ والعمليّ.

فإذا اتَّضح ذلك؛ فإنَّه يمكن تقسيم لحن القرّاء بعِدَّة اعتبارات أخرى غير الظهور والخفاء، ولهذا الاعتبارات فوائد تأصيلية وعملية أكثر أهمية من اعتبار الظهور والخفاء؛ نذكرها فيما يأتي:

الاعتبار الأول: المستوى التجويدي:

وبيان ذلك أنَّه يمكن أن تُرتَّب مسائل التجويد على أربعة مستويات[1]:

فالمستوى الأول:

وهو المستوى الصوتيُّ؛ يتناول أصغر الوحدات البنائية لِلَّفظة القرآنية، وهو الصوتُ المفرد، فيدرس مخارجَ الأصوات وصفاتِها، وأقسامَها من حيث الأصالة والفرعية، ومن حيث الفصاحة وعدمها، والصحَّة واللحن، ومن حيث طبيعتها الصوتية الجامدة أو الذائبة (الصامتة والصائتة)... ونحو ذلك من المسائل.

والمستوى الثاني:

وهو المستوى التركيبيُّ؛ يتناول ما يتعلَّق بتركيب الأصوات المفردة، فيبحث العلاقات بين هذه الأصوات من حيث التماثل والتجانس والتقارب

(١) للباحث دراسة موسّعة مخطوطة تتناول علم التجويد منهجيًّا من خلال هذه النظرة التراتبية. يسّر الله إتمامها ونشرها.

والتباعد، وما ينتج عن ذلك في التركيب من ظواهر؛ كالإظهار والإخفاء والقلب والإدغام والاختلاس، ومتى يكون ذلك صحيحًا، ومتى يُعَدُّ لحنًا، ويُحدِّد القوانين الكلية أو الأغلبية التي تحكم تلك العلاقات... ونحو ذلك.

والمستوى الثالث:

وهو المستوى الدلالي؛ يبحث في الجملة القرآنية من حيث معناها، وكيفية بيان هذا المعنى بالأدوات المتنوّعة، ومن أجلِّها الوقف والابتداء، والإعراب بمعناه الخاصّ عند النحاة، والنبر والتنغيم ونحو ذلك.

والمستوى الرابع:

وهو المستوى الأدائي؛ وهو خاصٌّ بالقرآن الكريم، يُوضِّح كيف يُؤدَّى القرآن الكريم، من حيث مراتب القراءة، والتغنِّي وطرائقه، وما يلزم القارئ في البدء والختم، ونحو ذلك من مسائل الأداء الخاصَّة بأداء القرآن الكريم.

فتلك مستويات تجويد القرآن الكريم؛ بل قل هي -باستثناء الرابع- مستويات تجويد اللفظ العربي. ومن ذلك يستبينُ أنَّ اللحنَ الذي نعنيه ليس هو مُجرّد الخطأ في الإعراب بمعناه الاصطلاحي النّحْوي، وإنما هو الخطأ في الإعراب بمعناه الواسع الذي بيّناه.

وعليه فإن اللحن ينقسم باعتبار مستواه التجويدي إلى أربعة أبواب: اللحن الصوتي، واللحن التركيبي، واللحن الدلالي، واللحن الأدائي.

فاللّحن الصوتي: هو الذي يحدث في أحد الأصوات العربية كلما وُجِد هذا الصوت في الكلام، ولا يتوقّف على وجود تركيب مُعيّن.

ومن أمثلة اللحن الصوتي: اللحن في تحقيق أصوات القاف والجيم والضاد والطاء والظاء والذال والثاء، حيث يتحوَّل صوت الضاد إلى دال مفخمة، وتتحوّل الأصوات بين الأسنانية إلى أصوات الصفير المقابلة لها في نُطق عموم المصريين وغيرهم(١)، ويتحوَّل صوتَا القاف والطاء إلى صوتين مهموسين، كما يعتري صوتَ الجيم كثيرٌ من التبديل والتحريف عن النُّطق الفصيح.

وأمّا اللحن التركيبي: فإنَّه سائر وَفْق قانونٍ مُعيّن في التركيب، فإن اتَّفق وقوع هذا التركيب على نحو خاصٍّ حدث اللحن في نطق غير المجيدين، وإن لم يتّفق وقوعه على هذا النحو الخاصّ لم يقع اللَّحن.

ومن أمثلة اللحن التركيبي: تحوُّل الأصوات المجهورة إلى أصوات مهموسة إذا سكن الصوت المجهور ووليه صوت مهموس؛ بشرط أن يكون للصوت المجهور مجانسٌ مهموسٌ، فيتأثر المجهور بتاليه المهموس فيتحوّل إلى مجانسه المهموس، مثال ذلك: همس الذال في نحو: (يذكر، اذهب، إذ

(١) انظر: لحن القرّاء في الثاء والذّال والظاء، للباحث، نشرة دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.

تقول) تنطق لحنًا: يثكر، اثهب، إث تقول. ثم تتحول الثاء بدورها إلى سين. ومنه كذلك تحول الجيم إلى شين في نحو: اجتنبوه، اجتباكم، اجتمعوا، وتحول الغين إلى خاء في نحو: يغشى.

والعكس أيضًا حاصل؛ إذ يتحوّل الصوت المهموس إلى مجانسه المجهور إذا سكن ووليه صوت مجهور، مثال ذلك: تحول الخاء إلى غين في نحو: وأَخْذهم، أَخْذ، وتحوّل الشين إلى جيم في نحو: الرُّشْد، وتحول السين إلى زاي في نحو مَسْجد.

فإذا تخلّف أحد هذه الشروط لم يقع اللحن؛ كأن يتحرّك الصوت، أو لا يكون له مجانس محالف في الهمس والجهر، أو لا يقع بعده صوتٌ مخالف في الهمس والجهر[1].

وأمَّا اللحن الدلالي: فهو اللحن بإبدال حركات الإعراب، وأخطاء الوقف والابتداء، وأخطاء النبر الدلاليّ ونحو ذلك من اللحون على مستوى الجملة القرآنية.

ومن أمثلة اللحن الأدائي: أخطاء التغنّي، وعدم اتساق مقادير المدود مع مرتبة التلاوة، ونحو ذلك.

---

(١) للباحث دراسة موسّعة مخطوطة حول هذه الظاهرة بعنوان: الإبدال اللحني للمجهور والمهموس في تلاوة غير الماهرين، يسَّر الله إتمامها.

الاعتبار الثاني: تغيُّر المعنى من عدمه:

حيث ينقسم اللحن باعتبار تغييره للمعنى إلى بابين: اللحن المغيِّر للمعنى، واللحن غير المغيِّر للمعنى. ويقع كلا النوعين في المستويات الأربعة: الصوتي، والتركيبي، والدلاليّ، والأدائي.

وعليه؛ يمكن أن تكون أبواب اللحن الأساسية ثمانية: الصوتي والتركيبي والدلالي والأدائي، وكلّ منها به بابان: مُغيِّر للمعنى، وغير مغيّر للمعنى.

فمن أخطاء المستوى الصوتي المغيّرة للمعنى: إبدال الثاء سينًا في نحو: فكثَّركم، المدَّثِّر. ومن أمثلته غير المغيرة للمعنى نُطق الجيم قريبة من صوت الـ(J) في الإنجليزية، ونُطق الباء مهموسة قريبة من صوت (p) في الإنجليزية.

ومن أخطاء المستوى التركيبي المغيرة للمعنى: همس الغين في نحو (يغشى) فتصير (يخشى)، وتفخيم الذال تأثُّرًا بالراء المفخمة في نحو (محذورًا) فتصير (محظورًا).

ومن أخطائه غير المغيّرة للمعنى تفخيم الحاء في نحو (حصحص) تأثُّرًا بالصاد المفخمة. ومن أخطائه كذلك: عدم تكميل مقادير المدود الفرعية، وإظهار النون الساكنة والتنوين في غير مواضع الإظهار.

ومن أخطاء المستوى الدلالي المغيّرة للمعنى: كسر نون (الأيمن) في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾ [طه: ٨٠]؛ بدلًا

من فتحتها؛ اشتباهًا بقوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾[مريم: ٥٢]. والأيمن في كلٍّ صفة للجانب لا للطور؛ كما لا يخفى؛ ولذا نُصِب في (طه)، وجُرَّ في (مريم).

ومن أخطائه غير المغيرة للمعنى: كسر دال (الحمد) من قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: ٢].

ومن أخطاء المستوى الأدائي المغيرة للمعنى: التلفُّظ بالجمل الخبرية بتنغيم الاستفهام[1]. ومن أخطائه غير المغيرة للمعنى: عدم مراعاة مرتبة الترتيل حدرًا وتوسطًا وتحقيقًا عند تقدير مقادير المدود.

الاعتبار الثالث: الشيوع والشهرة:

وينقسم باعتبار ذلك إلى: لحن شائع، ولحن غير شائع.

وأمر الشيوع نسبيٌّ؛ إذ قد يكون اللحن شائعًا في نطاق جغرافيّ غير شائع في غيره؛ وذلك كإبدال الأصوات بين الأسنانية الثاء والذال والظاء إلى أصوات الصفير المقابلة: السين والزاي والصاد المجهورة؛ فهو لحنٌ شائع في مصر وبلاد الشام وغيرها، وأقلّ شيوعًا في دول الخليج العربي.

(١) انظر بحث: تقدير الاستفهام في القرآن الكريم، للباحث.

ويفيد الإلمامُ بتقسيم اللحون في ضوء هذا المعيار في توقُّع حدوث اللحون، وترتيب أولويات علاجها وطريقة التصدّي لها، فاستراتيجية التعامل مع لحنٍ شائعٍ يمثِّل ظاهرة في نطاق جغرافيٍّ معيّن تختلف بلا شكٍّ عن لحنٍ فرديٍّ غير شائع.

كذلك؛ فإن اللحن الشائع في نطاق مدرسة قرآنية معيّنة -في كثير من الأحيان- دالٌّ على وَحدة مصدر التلقي الذي أخذ عنه السَّوادُ الكثير من الطلّاب، فغالبًا ما يكون الجميع قد أخذوا هذا الخطأ عن مصدر واحدٍ يتمثَّل في شيخ غير مُجيد أو أحد العرفاء أو الأقران ممن أَوكَل لهم معلِّم الحلقة مهمة إصحاح اللوح لبعض الطلّاب، فَلَحَنَ، فتلقوا عنه جميعًا هذا الخطأ.

وبالجملة؛ فبحث شيوع الخطأ أو فرديته يفيد في تصوُّر منبعه ومصدره، كما يفيد في وضع الإستراتيجية المناسبة لعلاجه.

الاعتبار الرابع: الاطّراد:

وينقسم اللحن باعتبار اطّراده إلى: لحن مُطَّرِد ولحن غير مطرد. فالمطّرد ما كان يسير على قانون عامّ؛ كتحوُّل المهموس والمجهور الذي ذكرناه قريبًا، وتأثُّر المرقَّق بالمفخَّم، وكسر فاء فُعُول في الجُموع والمصادر نحو النُّجوم والنُّشور تُنطق لحنًا: النِّجُوم والنِّشور. ونحو إثبات ألِف (ما) الاستفهامية المسبوقة بحروف الجرّ نحو: فيمَ، عمَّ، بمَ مَمَّ، تُنطق خطأ بإطالة الفتحة

القصيرة للميم فتتحول إلى ألف مدية: فيما، عمَّا، بما، ممَّا. ونحو إدغام لام التعريف في الجيم في نُطق المصريين وغيرهم في نحو: الجبال، الجمعة، والجنَّة. ونحو إدغام لام الفعل الساكنة بنون الفاعل: (نَا الفاعلين في نحو أنزلْنَا، وقلْنَا، ونون النسوة في نحو: يقتلْنَ)... وغير ذلك كثير.

وأمَّا اللحن غير المطرد فهو ما كان غيرَ مُطّردٍ على قانون ظاهر.

وهذا الاعتبار في تقسيم اللحون من أهمِّ الاعتبارات العمليّة التي يجب الإلمام بها. فمن الأهمية بمكان دراسة القوانين التي يسير عليها اللحن، ففهم قانونه وقاعدته مُفيد جدًّا في فهمِ علَّته وتوقُّع المقيس عليه، فيكون أكثر توقيًا له، كما يفيد بلا شكٍّ في علاجه.

الاعتبار الخامس: العموم الروائيّ من عدمه:

وينقسم اللحن باعتبار عمومه الروائي إلى: لحن روائيّ، ولحن مطلق.

فقد يكون القارئ لاحنًا على رواية قارئ من العشرة، وإن كان لِلَحْنه هذا وجهٌ في قراءة أخرى عشرية. فهذا لحنٌ روائيٌّ.

ومثال ذلك: قراءة كثير من الطلّاب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ﴾[المطففين: ٣١]، بإثبات الألِف المدية بعد الفاء فتصير (فاكهين)، وهو

لحنٌ مسموعٌ، ولكنَّه قراءة الجمهور، وإن كان القصر رواية حفص، ووافقه أبو جعفر وابن عامر بخُلفٍ عنه[١].

فهذا يصحُّ وصفه بأنَّه لحنٌ روائيٌّ في رواية حفص عن عاصمٍ، ويحسن بالشيخ تأدُّبًا حين يصحّح هذا اللحن ألّا يبادر بقول: «خطأ»، وإنما يقول: «ليست هكذا في روايتنا»، أو: «لم يقرأها حفصٌ هكذا»، ونحو ذلك من العبارات التي تُقيّد ولا تُطلق. ويتخيَّر ما يناسب مستوى الطالب التحصيليّ وفهمه وعُمُره.

وأمَّا اللحن المطلق فهو ما كان لحنًا في جميع القراءات العشر.

فهذه بعض التقسيمات التي يجدر بالدارسين والمصنّفين في التجويد والمتخصصين في تعليم القرآن وإقرائه أن يعتمدوها وأن يُصنّفوا وَفقها وأن يستوفوا أمثلتها إثباتًا وشرحًا. فلا شكَّ أن هذا أولى بكثير من التوقُّف عند القسمة المشهورة لِلَّحن إلى خفيٍّ وجليٍّ.

ومن المفيد بعد الوقوف على هذه الأقسام أن تُبوَّب مسائل اللحون تحت أبوابٍ جامعةٍ، بحسب ما بينها من تشابهٍ، وبحسب موقعها من الأقسام المذكورة بالاعتبارات المختلفة، وعلى رأسها المستوى الذي تنتمي إليه:

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٥/ ١٨٧٢).

الصوتيّ، أو التركيبيّ، أو الدلاليّ، أو الأدائيّ، وكذا تغيُّر المعنى من عدمه. ثم يُفرّع تحت كلِّ بابٍ عدة مسائل يجمعها الباب بجامعٍ عامٍّ، وتختصُّ كل مسألة بقانونٍ واحدٍ.

ثم يُكمل هذا العمل باستقراء مواضع اللحون المتوقعة في قراءة غير المجيدين في عموم القرآن الكريم، مما يندرج تحت كلِّ مسألة؛ حتى تُستوفى مسألةً مسألةً، فبابًا بابًا.

فإذا استوى هذا المشروع الطموح على سوقه، واستوفى حقَّه؛ تكاملت لدى المهتمّين بتعليم القرآن الكريم تحفيظًا وإقراءً؛ ما يمكن أن نُسمّيها «قاعدة بيانات اللحون المتوقعة»، مع تفصيل قوانينها المُطَّردة، وشرح عللها، وابتكار آليات توقّيها وعلاجها.

ولا نشكُّ أنَّ مثل هذا المشروع كفيلٌ بإحداث حراكٍ نوعيٍّ في التصنيف التجويديّ، بدل هذا الركام الهائل من التصانيف المكرّرة التي يفتقر جلُّها إلى النَّفَس التأصيلي المنهجيّ، ويغيب عنها التجديد والابتكار.

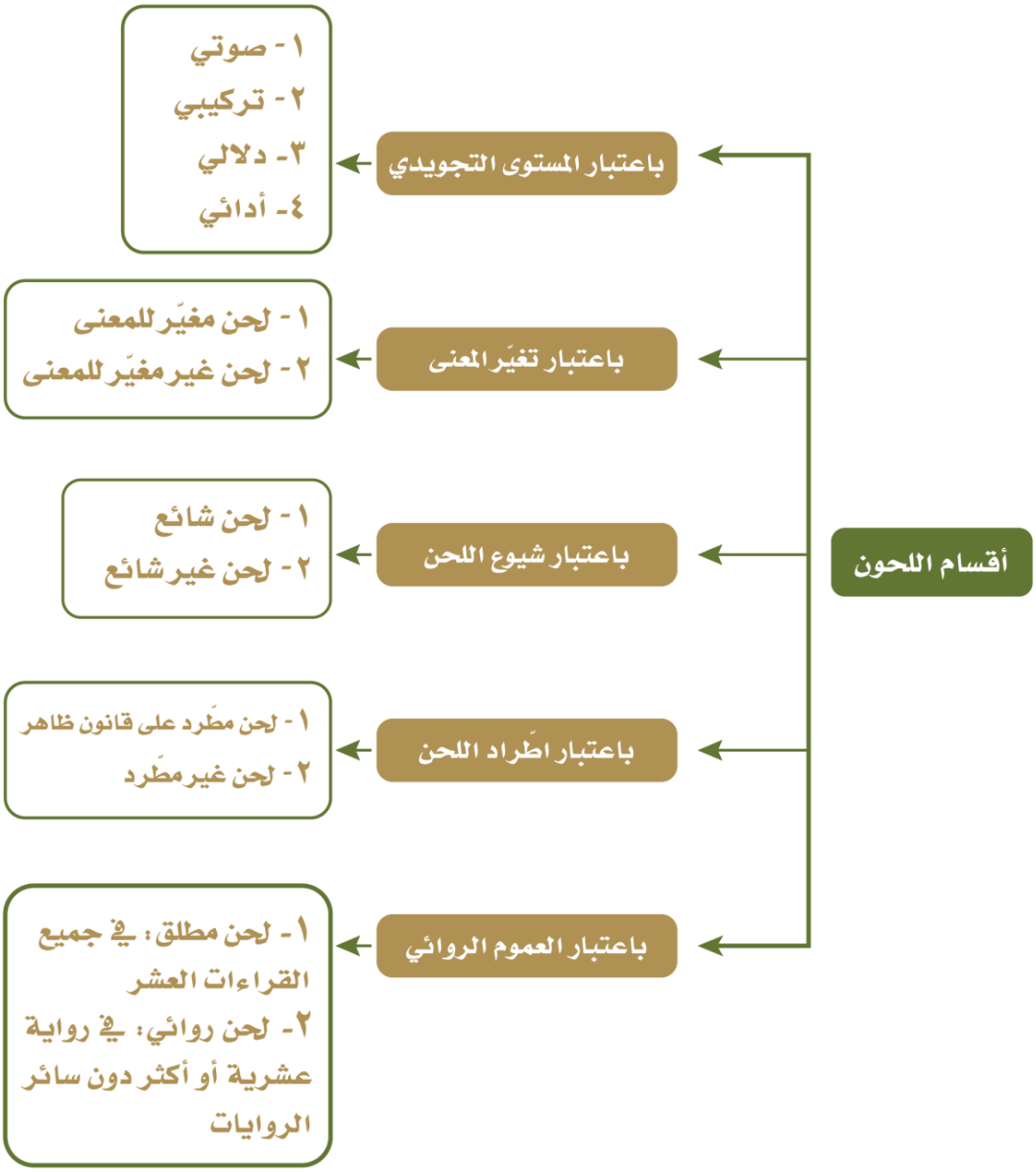
أقسام اللحون
باعتبار المستوى التجويدي
١ - صوتي
٢ - تركيبي
٣- دلالي
٤- أدائي
باعتبار تغيّر المعنى
١ - لحن مغيّر للمعنى
٢ - لحن غير مغيّر للمعنى
باعتبار شيوع اللحن
١ - لحن شائع
٢ - لحن غير شائع
باعتبار اطّراد اللحن
١ - لحن مطّرد على قانون ظاهر
٢ - لحن غير مطّرد
باعتبار العموم الروائي
١ - لحن مطلق: في جميع القراءات العشر
٢- لحن روائي: في رواية عشرية أو أكثر دون سائر الروايات

المبحث الثاني: حصر ما اختلف فيه ضبط العين من الأفعال القرآنية الثلاثية المبنية للفاعل:

إذا كان النحو مُختصًّا في الجملة بضبط الإعراب، فالصرف يختصُّ بضبط بنية الكلمة، بضبط كلّ حرفٍ من حروفها؛ فيذهب النحو غالبًا بحرف واحدٍ منها، ويذهب الصرف بسائرها. وكفى بذلك دلالة على أهمية علم الصرف وخطره.

والإعراب فرعٌ عن المعنى، وكاشفٌ له، ذلك أنَّ السَّامع الفَهِمَ إذا سمعه استبان به مراد قائله، وتبيّن موقع المسند والمسند إليه، والفاعل والمفعول، ونحو ذلك. فالنحو ميزان الجملة.

والصرف لا يقلُّ أهمية من حيث كشف المعنى، وهو ميزان الكلمة المفردة، يبيّن أبنية الأسماء والأفعال والمصادر؛ ليقع المصدر على فعله، فمثلًا يقولون: وَجَد عليه مَوْجِدَةً، أي: عَتَب. ووجَدَ ضالَّتَهُ وِجْدانًا، ووجَد به الحُزْنِ وَجْدًا، ووَجَدَ وُجْدًا: اسْتَغْنَى[1].

ويتصرّف الفعل الثلاثي المسمَّى فاعلُه على أبنية، فيأتي في الماضي على ثلاثة أبنية، بتوارُد الحركات الثلاث على العين، فيكون: فَعَلَ بفتح العين، وفَعِلَ بكسرها، وفَعُلَ بضمها.

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص٢٠).

أمّا بفتح العين؛ فمضارعُه (يَفْعِل) بكسر العين؛ متعديًا ولازمًا، كضَرَبَ يَضْرِبُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ.

كما يجيءُ على (يَفْعَلُ) بالفتح، ما كان عَيْنُهُ أو لامُهُ حرفًا من حروف الحَلْقِ؛ وهي الهمزةُ والهاءُ والحاءُ والخاءُ والعينُ والغينُ؛ كسَأَلَ يَسْأَلُ، وقرأ يقرَأ، ووهَب يَهَب، وسَنَح يَسْنَح، وسلَخ يَسلَخ، ومنع يمنَع، وطغى يطغَى.

ونحو: نكَحَ يَنْكِحُ، ودَخَلَ يَدْخُلُ، ووَعَدَ يَعِدُ، وصَبَغَ يَصْبُغُ؛ لا تقاسُ فتحتُهُ. وأبَى يَأبَى شَاذٌّ؛ إذ ليس في كلام العرب (فعَل = يفعَل) مما ليس عينه ولا لامه حرفًا من حروف الحلق إلا هو لا خلاف فيه، وقد اختلفوا في أربعة عشر حرفًا.

كما يجيء مضارع (فعَل) على (يفعُل) بالضمّ متعديًا ولازمًا، مثل: قَتَل يَقْتُل وخَرَج يخرُج.

أمّا (فَعِلَ) بكسرِ العينِ، فمضارعُهُ بالفتح: كعَلِمَ يَعْلَمُ، وسَمِعَ يَسْمَعُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ.

وبالكسرِ: كحَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، وَيئِسَ يَيْئِسُ. على أنَّ الفتحَ لغة فيهنَّ.

ونحوُ: وَمِقَ يَمِقُ، ووَفِق يَفِقُ، ووَرِعَ يَرِعُ، لم يُرْوَ فيها الفتحُ.

ونحو: فَضِلَ يَفْضُلُ، يُرْوَى فيها الضمُّ، وهو شاذّ.

وأمّا (فَعُلَ) بضمِّ العينِ فمضارعه بالضمِّ لا غير ككَرُمَ يَكْرُمُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ، وكلُّه لازم، ولا يتعدَّى في هذا الباب إلا قَوْلُهُمْ: رَحُبَتْكَ الدَّارُ[(١)].

ونلاحظ أنَّ بعض الأبنية يكثر فيها لغتان كما تقدّم في حسِب يحسِب ويحسَب، ونعِم ينعِم وينعَم، وكما في غيره كثير[(٢)]. وربما استعملت الوجوه الثلاثة؛ قالوا: صبَغ يصبُغ ويصبِغ ويصبَغ، ونهَق ينهُق وينهِق وينهَق، ودبَغ يَدبُغ ويدبِغ ويدبَغ، ورجَح يرجُح ويرجِح ويرجَح، وهذا الضرب لا بد فيه من السماع، ويبطل القياس[(٣)]. وكلُّ هذا مما لا يختلف فيه المعنى.

وقد يَنتجُ عن اختلاف ضبط عين بعض الأفعال بناءان بمعنيَين مختلفَيْنِ[(٤)]، فمن ذلك:

---

(١) انظر: المفتاح في الصرف، للجُرجاني (ص٣٦- ٣٧). والذي ذُكِر على رسم الاختصار، وإلا فالأمر يحتمل البسط والتوسُّع واستيعاب المذاهب واستدراك العلماء بعض الحروف في بعض الأبنية. راجع للاستزادة: شرح التصريف للثمانيني (ص٤٣١)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع (ص٣٢٤- ٣٣٤).

(٢) وانظر: أدب الكاتب، لابن قتيبة (ص٣١٠- ٣١٥)، وعمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس (ص٤٠٩- ٤١١).

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي (ص٣٢٥).

(٤) انظر: الفصيح، لثعلب (ص٢٧١- ٢٧٣)، وعمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس (ص٤٠٧- ٤٠٩)، وتصحيح الفصيح، لابن درستويه (ص١١٢- ١٢٠)، وإسفار الفصيح، للهروي (١/ ٤١٢- ٤٢٦).

تقول: نَقِهْتُ الحديثَ؛ بكسر القاف: أَنقَهُهُ؛ بفتحها، نَقْهًا ونَقَهًا؛ بسكونها وفتحها، فأنا نَقِهٌ؛ بكسرها، مثل: فَهِمْتُ أفهَمُ فَهْمًا وفَهَمًا، فأنا فَهِمٌ، في الوزن والمعنى.

ونَقَهْتُ من المرض أنقَه؛ بفتح القاف منهما، أي: بدأ في البرء في عقب العلة، والمصدر النُّقُوه بوزن الدخول، والفاعل ناقِه.

وتقول: قرِرْتُ به عينًا؛ بكسر الراء: أَقَرُّ؛ بفتح القاف، قُرَّةً وقُرورًا؛ بضمها فيهما، ومعناه: بَرَدتُ به عيني، أي سُرِرْتُ به، وهو من القُّر، ومعناه البرد، فإذا أمرت من هذا قلت: قَرَّ به عينًا بفتح القاف، وإذا أمرت المؤنث قلت: قَرِّي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗا﴾[مريم: ٢٦].

وقَرَرْتُ في المكان؛ بفتح الراء: أَقِرُّ؛ بكسر القاف، قَرارًا وقُرورًا: أي سَكَنْتُ فيه وثَبَتُّ، فأنا قارٌّ فيه، والمكان مقرور فيه، فإذا أمرت من هذا قلت: قِرَّ في مكانك، وللأنثى: قِرِّي في مكانكِ.

وتقول: عرِجَ الرَّجُل؛ بكسر الراء عَرَجًا؛ بفتحها: إذا صار أعرج، أي: ظَلَع في مشيه ولَزِمَه ذلك فلم يفارقه، فصار كأنه خِلْقَةٌ فيه، فإن غَمَزَ من شيء أصابه في رجله فمشى مِشْيَة العُرجان، وليس بخلقة، وإنما هو عارضٌ عَرَض له، ثم زال عنه؛ قيل: عَرَج بفتح الراء يعْرُج بضمّها عَرْجًا بسكونها، وعُرُوجًا فهو عارج، ولا يُقال أعرج.

وعرَج الرَّجُل في السُّلَّم ونحوه؛ بفتح الراء؛ يعرُج بالضمّ عُروجًا: إذا صعِد وارتفع فيه. ومنه قوله تعالى: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾[المعارج: ٤]، والفاعل عارِج، والسُّلَّم معروجٌ فيه.

وتقول: أمِر القوم؛ بكسر الميم: إذا كثُروا، يأمَرون أمَرًا وأمَرة؛ بفتحها، فهم أَمِرون؛ بكسرها مع القصر، وآمِرون أيضًا بالمدّ، مثل حَذِرون وحاذِرون.

وأمَر علينا فلانٌ: أي وَلِيَ؛ بفتح الميم، فهو يَأمُر بضمّها أَمْرًا؛ بسكونها وفتح الهمزة، وإمرةً وإمارة؛ بكسر الهمزة، فهو أميرٌ ونحن مأمورٌ علينا.

فهذا باب من أبواب توسيع الدلالة في اللغة العربية، ومظهر من مظاهر ثرائها التعبيري والبيانيّ، كما أنَّه تصوير للدّقة المتناهية في الفصل الدلالي بين المعاني القريبة التي تختلف فيما بينها بنوع اختلاف.

ولكنّه -في الوقت نفسه- قد يكون داعية إلى اللحن، إذ يصعب على بعضهم استحضار هذه الفروق الدقيقة في اللفظ والمعنى، فيضعها موضع بعضها بعضًا في اللفظ، ويفهم منها غير المراد.

ويزيد الأمر صعوبة أنَّ بعض هذه الأفعال ورَد البناءان منها في رواية حفص عن عاصم أكثر الروايات القرآنية انتشارًا بين عموم المسلمين، فيشتبه موضعٌ بآخرَ، فيكثر اللحن فيها من أجل ذلك. والاختلاف بين البناءين في غالب مواضع هذا النوع هو من قَبِيل الاختلاف المعنويّ؛ إذ يترتب على وضع أحد البناءين موضع الآخر تغيُّرٌ في المعنى، وبُعْدٌ عن المراد.

وقد يُقرأ بأحد البناءين في رواية وبالآخر في رواية أخرى، وغالب ما يقع من ذلك يكون الاختلاف فيه من قَبِيل الاختلاف اللهجي غير المعنويّ. ولكنّه يبقى لحنًا روائيًّا.

هذا؛ وقد يشيع اللحن في بعض الأفعال الأخرى بتغيير حركة العين مما لم يرد فيه لغةٌ أخرى صحيحة، وغالبًا ما يكون سبب هذا اللحن إمَّا صعوبة توالي حركات معيّنة فيميل اللافظ إلى تبديل الحركات تخفيفًا، وإمّا الاشتباه بالنُّطق العاميّ للفعل.

وعليه؛ فإنَّ هذا المبحث سينتظم في ثلاثة مطالب تستوفي الأنواع الثلاثة المذكورة.

المطلب الأول: ما ورد منه البناءان كلاهما في رواية حفص عن عاصم:

ويمكن تقسيمها أيضًا باعتبار ورود البناءين في زمن واحدٍ إلى قسمين:

القسم الأول: الأفعال التي ورد منها البناءان في زمن واحد: المستقبل أو الماضي:

وهي تسعة أفعال: (بعد، حزن، حلّ، صدّ، فرق، كبر، لبس، مات، هوي).

وبالجملة؛ فالأفعال التسعة مما يكثر فيه اللحن، والخطأ في الفهم.

القسم الثاني: الأفعال التي ورد منها البناءان، ولكن أحدهما في الماضي والآخر في المستقبل:

وهي ثلاثة أفعال: (حصر، قدم، نصب).

وقد وقع اختلاف في بعضها لبعض القرّاء داخل القراءات العشر، وبعضها وقع الخلاف فيه بين القراءات العشر وبعض الشواذّ.

القسم الأول: الأفعال التي ورد منها البناءان في زمن واحد:

واللحن في هذا القسم الأول يكون في الغالب بوضع أحد البناءين موضع الآخر، على تفاوت في شيوع ذلك، فهو في بعضها شائع، وفي بعضٍ نادر أو قليل. واللحن في جملة هذه الأفعال ما عدا (مات) يتغيَّر به المعنى. ولا يخفى أنَّ هذا القسم كسائر ما اختلف فيه ضبط العين يقع في المستوى الدلالي.

وفيما يأتي نذكر هذه الأفعال مُفسَّرة مرتّبة على حروف المعجم، مع الإشارة إلى ما يشيع فيه اللحن، وبيان هل هو لحنٌ مطلق أو روائي.

١. بعد:

قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ﴾[التوبة: ٤٢].

يعني لو كان ما تدعو إليه هؤلاء المتخلفين عنك الذين يستأذنونك في تركِ الخروج معك في الجهاد؛ غنيمةً حاضرةً، وموضعًا سهلًا قريبًا؛ لاتَّبعوك وما تخلفوا عنك، ولكنك استنفرتَهم إلى موضع بعيد، وكلّفتهم سفرًا شاقًّا عليهم؛ لأنك استنهضْتَهم في وقت الحر وزمان القيظ(١).

والشُّقَّة هي القطعة من الأرض التي يشقّ ركوبها على صاحبها لبُعدها(٢).

وعدَّى (بعُدَت) بحرف (على)؛ لتضمُّنه معنى (ثقُلَت)؛ ولذلك حَسُن الجمع بين فعل بعُدَت وفاعله الشُّقَّة، مع تقارب معنييهما، فكأنه قيل: ولكن بَعُد منهم المكان؛ لأنه شُقة، فثقل عليهم السفر، فجاء الكلام موجزًا(٣).

(١) انظر: جامع البيان، للطبري (١١/ ٤٧٦).

(٢) النكت والعيون، للماوردي (٢/ ٣٦٧).

(٣) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١٠/ ٢٠٩).

وقال تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾[هود: ٩٥]. يعني أهلكهم الله -عزّ وجلّ- بالصيحة كما أُهلكَت ثمود بالصيحة؛ ولذا ذكر ثمود من بين الأمم(١).

ولم يقع خلاف في الحرفين للقرّاء العشرة، فجميعهم قرأ حرف (التوبة) برفع العين، وحرف (هود) بكسرها. وعليه؛ فاللحن بضمِّ موضع سورة هود، أو كسر موضع سورة التوبة هو لحنٌ مُطلق. وهو لحن شائع مسموعٌ.

وإنما وقع الخلاف لغير العشر؛ فقد قرأ بالكسر في موضع (التوبة) عيسى ابن عمر(٢)، والأعرج(٣)، وذكر الفرّاء أنَّ الضمَّ لغة أهل الحجاز، وأنَّ الكسر لغة بعض قيس(٤). وحكى أبو حاتم أنها لغة بني تميم(٥).

وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمي بالضمِّ في موضع (هود)(٦).

(١) انظر: تأويلات أهل السنّة، للماتريدي (٦/ ١٧٧).

(٢) حكاه الزمخشري في الكشاف (٢/ ٢٧٣).

(٣) حكاه ابن عطية في المحرر الوجيز (٣/ ٣٨).

(٤) كتاب فيه لغات القرآن، للفراء (ص٧١).

(٥) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (٣/ ٣٨).

(٦) انظر: المحتسب، لابن جني (١/ ٣٢٧).

وفي الفرق بينهما قال ابن قتيبة: «يقال: بعِد يبعُد إذا كان بُعْد هلكة، وبعَد يبعُد إذا نأى»[(١)].

وبنحوه عن الفرّاء؛ قال: «ورأيتُ العربَ تذهبُ بالرفعِ إلى التَّبَاعُدِ، وبالكسرِ إلى الدُّعَاءِ، وهما في الأصلِ واحدٌ»[(٢)].

ونقل الواحدي عن ابن الأنباري أنَّ العرب تقول: بعُد الطريق يبعُد، وبعِد الميت يبعَد، ومنهم من يسوي بينهما، وأكثرهم يُفرّق[(٣)].

ويذهب ابن جنّي إلى أنَّ (بَعُدَ) يكون مع الخير والشر؛ تقول: بَعُدَ عن الشر، وبَعُدَ عن الخير، ومصدرها البُعْدُ، وأمّا (بَعِدَ) ففي الشر خاصة، يقال: بَعِدَ يَبْعَدُ بَعَدًا، ومنه قولهم: أَبْعَدَه الله، فهو منقول من (بَعِدَ)؛ لأنه دعاء عليه، فهو من (بَعِدَ) الموضوعة للشرّ. فقراءة السلمي بضمّ العين في موضع (هود) متفقة الفعل مع مصدره، وإنما السؤال عن قراءة الجماعة، وطريق ذلك أن يكون البُعْدُ بمعنى اللعنة، فيكون: أبعده الله في معنى لعنه الله[(٤)].

---

(١) غريب القرآن، لابن قتيبة (ص٢٠٩).

(٢) كتاب فيه لغات القرآن، للفراء (ص٧٥).

(٣) انظر: التفسير البسيط للواحدي (١١/ ٥٤٠).

(٤) المحتسب، لابن جني (١/ ٣٢٧).

وذهب الزمخشريّ إلى أنَّ المعنى في البناءين واحد، وهو نقيض القرب؛ إلّا أنهم أرادوا التفرقة بين البُعد من جهة الهلاك وبين غيره، فغيَّروا البناء كما فرقوا بين ضماني الخير والشر، فقالوا: وعد وأوعد، وقراءة السلمي جاءت على الأصل اعتبارًا لمعنى البُعد من غير تخصيص[(١)].

ولعلهم جعلوا الضمة لما فيه مشقة حسيّة، وجعلوا الكسرة لما أرادوا له الكسر والهلاك، فتلك مناسبتها.

فالأولى معناها بعُد عليهم المسير والسَّفَر والمسافة. والله أعلم.

٢. حزن:

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾[آل عمران: ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾[المائدة: ٤١]، وقال تعالى: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَ﴾[الأنعام: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ﴾[يونس: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ﴾[يس: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ﴾[يوسف: ١٣]، وقال تعالى: ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾[الأنبياء: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحۡزُنكَ كُفۡرُهُۥٓ﴾[لقمان: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجۡوَىٰ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ لِيَحۡزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[المجادلة: ١٠].

(١) الكشاف، للزمخشري (٢/ ٤٢٥).

وهذا كلُّه في قراءة الجمهور من حزَنَ يحزُن الثلاثي، وقُرئ مِن أَحزَن يُحزِن الرباعي، قال ابن الجزري: «يحزنك، ويحزنهم، ويحزن الذين، ويحزنني حيث وقع؛ فقرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي من كله إلّا حرف الأنبياء: ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾؛ فقرأ أبو جعفر فيه وحده بضم الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي في الجميع، وكذلك أبو جعفر في غير الأنبياء ونافع في الأنبياء»[(١)]. وحزَنَني وأحزنني لغتان[(٢)].

فعلى قراءة الجمهور يكون هذا الحرف حزَن يحزُن حُزْنًا. وهو مُتعدٍّ، والمعنى أنَّ الفاعل أوقعه في الحُزن، وحزَنَه أمرٌ أدخل عليه الحُزن[(٣)].

والنهي عن فعل الغير في نحو: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾[آل عمران: ١٧٦]، وقوله: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ﴾[يونس: ٦٥]؛ إنما هو نهي عن أسبابه، أي: لا تجعلهم يُدخِلون الحزن عليك، أي: لا تهتمَّ بما يفعلون مما شأنه أن يدخل الحزن على نفسك[(٤)].

---

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٦٦٠).

(٢) انظر: العين، للخليل (٣/ ١٦٠)، وجمهرة اللغة، لابن دريد (١/ ٥٢٩).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١/ ٣٨٠)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور (٤/ ١٧٣).

(٤) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور (٦/ ١٩٧).

هذا، ومن الشائع في القرآن الكريم ورود الفعل الثلاثي من الجذر (حزن) على جهة أخرى، قال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾[التوبة: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾[الحجر: ٨٨، والنحل: ١٢٧، والنمل: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾[الأعراف: ٤٩]، ونحو ذلك في القرآن كثير.

وهذا الحرف بناؤه: حزِن يحزَن حَزَنًا. وهو لازم، قال الأزهري: «وأمّا الفعل اللازم فإنّه يقال فيه حزِن يحزَن لا غير»[(١)].

والنهي في قوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾[الحجر: ٨٨، والنحل: ١٢٧، والنمل: ٧٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنُوا﴾[آل عمران: ١٣٩، وفصلت: ٣٠]؛ ليس نهيًا عن تحصيل الحزن، فالحُزْن ليس يحصل بالاختيار، ولكن النهي في الحقيقة إنما هو عن تعاطي ما يورث الحزن واكتسابه[(٢)].

فاتّضح من هذا العرض أنَّ الاختلاف في حركة العين في الفعلين كانت علَمًا على اللزوم والتعدية.

(١) تهذيب اللغة، للأزهري (٤/ ٢١٢).

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ص٢٣١).

٣. حلّ:

يقال: حلَّ يَحُلُّ حُلولًا يعني نزل، وحلَّ يَحِلُّ حِلًّا يعني وجب.

وكل ما في القرآن للجمهور من باب حلَّ يحِلّ بكسر الحاء إلا حرف سورة الرعد: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾[الرعد: ٣١]، فهو بضمّ الحاء؛ يعني تنزل.

واختلف المفسرون في المراد بذلك، فقال بعضهم: أو تحلُّ أنت يا محمد، يقول: أو تنزل أنت قريبًا من دارهم بجيشك وأصحابك، حتى يأتي وعد الله الذي وعدك فيهم، وذلك ظهورك عليهم، وفتحك أرضهم، وقهرك إياهم بالسيف(١). وقيل: أو تحلُّ القارعة قريبًا من دارهم(٢).

وقد اختلف القرّاء في حرف: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾[طه: ٨١]، فقرأ الكسائيّ وحده بضم الحاء من (فيحلّ)، واللام من (يحلل)، وقرأ الباقون بكسر الحاء واللام منهما(٣).

---

(١) جامع البيان، للطبري (١٣/ ٥٣٩).

(٢) جامع البيان، للطبري (١٣/ ٥٤٣).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٨٠٦).

فقراءة الجمهور المراد بها: يَجِب، وقراءة الكسائي ذهب بها إلى معنى النُّزول[(١)]، وحاصل المعنى على القراءتين واحدٌ، كما عبَّر عنها الطبري: «قول تعالى ذكره: ومن يجب عليه غضبي، فينزل به؛ فقد هوى، يقول فقد تردّى فشقي»[(٢)]. فالله -عز وجل- يوجب العذاب عليهم كونًا لاستحقاقهم إياه بفعلهم، ثمَّ يُنزله بهم.

واتفقوا على كسر الحاء من قوله: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦]؛ أراد الوجوب لا النزول[(٣)].

٤. صدّ:

كلُّ ما في القرآن صدَّ يصُدّ بضم الصاد؛ من الإعراض والانصراف أو صرف الغير، قال الخليل: صَدَدتُه عن كذا أصُدُّه صدًّا؛ أي: عَدَلْتُه عنه، وصَدَدتُ عنه بنفسي صُدُودًا[(٤)].

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، يعني: يعرضون عنك،

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٣/ ٣٧٠).
(٢) جامع البيان، للطبري (١٦/ ١٢٦).
(٣) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٨٠٦).
(٤) العين، للخليل (٧/ ٨٠).

ويمتنعون من المصير إليك لتحكم بينهم، ويمنعون غيرهم كذلك من المصير إليك[1].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الأنفال: ٣٤]، يعني يمنعون المؤمنين من المسجد الحرام.

واستُثني من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[الزخرف: ٥٧]، قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب البصري وعاصم وحمزة بكسر الصاد، وقرأه الباقون بضمّها[2].

واختلفوا في توجيه قراءة الكسر، والأكثر على أنَّها بمعنى: يضجُّون أو يضحكون، يُبيّنه حديث أبي يحيى مولى ابن عقيل الأنصاري، قال: قال ابن عباس: لقد علمتُ آية من القرآن ما سألني عنها رجلٌ قَطُّ، فما أدري أَعَلِمَها الناس فلم يسألوا عنها، أم لم يفطنوا لها فيسألوا عنها؟ ثم طفق يحدثنا، فلما قام تلاومنا ألّا نكون سألناه عنها، فقلت: أنا لها إذا راح غدًا. فلما راح الغَدَ قلتُ: يا ابن عباس؛ ذكرتَ أمسِ أن آية من القرآن لم يسألك عنها رجلٌ قَطُّ، فلا تدري

(١) انظر: جامع البيان (٧/ ١٩٥).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (٥/ ١٩٠٣).

أَعَلِمها الناس فلم يسألوا عنها، أم لم يفطنوا لها؟ فقلت: أخبرني عنها، وعن اللاتي قرأتَ قبلها. قال: نعم، إنّ رسول الله ﷺ قال لقريش: «يا معشر قريش؛ إنه ليس أحد يعبد من دون الله فيه خير». وقد علمت قريش أن النصارى تعبد عيسى ابن مريم، وما تقول في محمد، فقالوا: يا محمد؛ ألست تزعم أن عيسى كان نبيًّا وعبدًا من عباد الله صالحًا، فلئن كنتَ صادقًا؛ فإنّ آلهتهم لكما تقولون. قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧]، قال: قلت: ما يصدون؟ قال: يضجُّون، ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]، قال: هو خروج عيسى ابن مريم عليه السلام قبل يوم القيامة(١).

وعن ابن عباس، قال: آية في كتاب الله لا يسألني الناس عنها، ولا أدري أعرفوها فلا يسألوني عنها أم جهلوها فلا يسألوني عنها؟ قيل: وما هي؟ قال: آيةٌ لمّا نزلت: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾[الأنبياء: ٩٨] شق ذلك على أهل مكة، وقالوا: شتم محمد آلهتنا، فقام ابن الزِّبَعْرَى فقال: ما شأنكم؟ قالوا: شتم محمد آلهتنا قال: وما قال؟ قالوا: قال: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قال: ادعوه لي، فدُعي محمد ﷺ فقال ابن الزِّبَعْرَى: يا محمد؛ هذا

(١) أخرجه أحمد في المسند (ح٢٩١٨)، وحسَّن محققو المسند إسناده.

شيء لآلهتنا خاصة أم لكل مَن عُبِدَ من دون الله؟ قال: «بل لكل مَن عُبد من دون الله -عز وجل-». قال: فقال: خصمناه وربِّ هذه البَنِيَّة، يا محمد؛ ألستَ تزعم أنّ عيسى عبدٌ صالح، وعزيرًا عبدٌ صالح، والملائكة عبادٌ صالحون، قال ﷺ: «بلى»، قال: فهذه النصارى يعبدون عيسى، وهذه اليهود تعبد عزيرًا، وهذه بنو مَليح تعبد الملائكة، قال: فضجّ أهل مكة فنزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾[الأنبياء: ١٠١]؛ عيسى وعزير والملائكة: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾[الأنبياء: ١٠١]، قال: ونزلت: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[الزخرف: ٥٧]، وهو الضجيج[(١)].

قال الطحاوي مُعقّبًا: «وفيما رويناه في هذه الآثار ما قد دلّ على أن القول في القراءة المختلف فيها من قول الله -عز وجل-: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[الزخرف: ٥٧] بالكسر، و (يصُدّون) بالضم، هو كما قرأ من قرأها بالكسر؛ لأنّ مَن قرأها بالضم أراد الصدود، ومن قرأها بالكسر أراد الضجيج، وإنما كان نزولها عند ضجيج المشركين كما نزلت هذه الآية الأولى من الآيتين المذكورتين في هذا الحديث، وهذه القراءة في المعنى أصح أيضًا عند أهل اللغة؛ لأنها لو كانت على الصدود لكانت: (إذا قومك عنه يصُدّون)، كمثل

(١) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣/ ١٥).

ما قال الله -عز وجل-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[الحج: ٢٥]، وكما قال -عز وجل-: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾[محمد: ١]، وكما قال -عز وجل-: ﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[الرعد: ٣٣]، وكما قال: ﴿وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[الفتح: ٢٥]. وقد روي عن ابن عباس إنكاره في قراءة: ﴿إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصُدُّونَ﴾ بالضم. كما حدثنا يوسف بن زيد حدثنا نعيم بن حماد حدثنا وكيع عن عبد الله بن حبيب عن القاسم بن أبي بزة عن سعيد بن معبد قال: قال لي ابن عباس: «عمك عبيد بن عمير كيف يلحن في هذا؟ يقرأ: ﴿إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصُدُّونَ﴾، وإنما هي: ﴿يَصِدُّونَ﴾: يضجون». فأخبر ابن عباس في هذا الحديث بحقيقة القراءة لهذا الحرف كيف هي، وكذلك قرأها أكثر الكوفيين[(١)].

فلو صحَّ ذلك عن ابن عبّاس فهو مُشكل؛ لأنَّ فيه إنكارَ حَبرِ الأمة لقراءة صحيحة متواترة، وأنَّه لحَّن من قرأها بالضمّ، وهذا اعتراضٌ ظاهره لُغويّ، والإجابة عن ذلك أنَّها لم تبلغه، وليس هذا بمستبعَدٍ؛ فكم من حرفٍ قرأ به بعض الصحابة رضي الله عنهم، ولم يبلغ غيرهم. والقصة لا يُشكّ أنها مكية؛ لم يحضرها ابن عباس رضي الله عنهما قطعًا، ولم يشهد تنزيلها، وإنما هو ناقل.

(١) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣/ ١٩ - ٢٠).

وأمَّا اعتراضه من جهة اللغة -إن كان ذهب إلى ذلك بتلحينه- فيقال فيه نحو ذلك، وقد ورد عنه أنَّه كان يستشكل معاني بعض الألفاظ القرآنية حتى فُتِح عليه بها. والله أعلم.

وأمّا ما ذكره الطحاوي من تعدية (صدَّ) بحرف الجر (عن)، فمجابٌ عنه بأنَّ المصدود عنه محذوف للعلم به؛ فكأنه قال: يصدون عن القرآن؛ لأنهم أوهموا أنَّ في القرآن تناقضًا بضربهم هذا المثل[1]، ويكون موقع (مِن) أي: يُعرضون عن القرآن من هذا المثل؛ أيْ بسببه، فتكون من سببية، وليست للتعدية.

ويكون في هذا المذهب تأسيس معنًى محتمل، وهذا كلُّه يتأتى على مذهب من فرّق بين الفعلين في المعنى، قال أبو عبيدة: مَن كسر الصاد فمجازها يضجّون، ومَن ضمّها فمجازها يعدلون[2].

ولعلّ الحمل على ذلك أولى من الحمل على أنَّهما لغتان وأنَّ المعنى واحد، وهو مذهب الفرّاء والأخفش والزجاج، والطبري وغيرهم؛ قال الطبري: «والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان معروفتان، ولغتان مشهورتان بمعنى واحد، ولم نجد أهل التأويل فرقوا بين معنى ذلك إذا قرئ بالضم والكسر، ولو

(١) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور (٢٥/ ٢٣٨).

(٢) مجاز القرآن، لأبي عبيدة (٢/ ٢٠٥).

كان مختلفًا معناه؛ لقد كان الاختلاف في تأويله بين أهله موجودًا وجود اختلاف القراءة فيه باختلاف اللغتين، ولكن لمّا لم يكن مختلف المعنى لم يختلفوا في أن تأويله: يضجون ويجزعون، فبأيّ القراءتين قرأ القارئ فمصيب»[(١)].

وقال الزجّاج: «(يصِدّون)، ويُقرأ: (يصُدّون)؛ بضم الصاد، والكسر أكثر، ومعناهما جميعًا يضجون. ويجوز أن يكون معنى المضمومة يُعرِضون»[(٢)].

ومهما يكن من أمرٍ؛ فإنه إذا كانت بكسر الصاد بمعنى يضجون، وبضمها بمعنى يُعرضون فالحاصل واحد، فالضجيج علامة الإعراض والصدود. والله أعلم.

وذهب بعضهم إلى أنَّ إحدى دالَيْه محوّلة عن ياء التصدية، حكاه ابن السكيت، قال: التصدية التصفيق والصوت، وفعلتُ منه: صدِدتُ أصِدُّ، ومنه قوله -عز وجل-: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾، أي: يَعجُّون، فحوَّل إحدى الدالَين ياءً في التصدية[(٣)].

(١) جامع البيان، للطبري (٢٠/ ٦٢٤).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤١٦)، وانظر معاني القرآن، للأخفش (٢/ ٤٤٤).

(٣) الكنز اللغوي، لابن السكيت (ص٥٩)، وغريب القرآن، لابن قتيبة (ص٤٠٠).

وعلى ما تقدَّم بيانه؛ فاللحن في موضع الزخرف -كما هو شائع- بقراءته لحفص بضمّ الصاد هو لحن روائي؛ إذ إنَّ الضمة صحيحة في قراءة بعض العشرة.

٥. فرق:

قال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾[التوبة: ٥٦]، قال الطبري: «(ولكنهم قوم يفرقون)، يقول: ولكنهم قوم يخَافونكم، فَهُمْ خَوفًا منكم يقولون بألسنتهم: "إنّا منكم"؛ ليأمنوا فيكم فلا يُقْتَلوا»[(١)].

قال الراغب: «والفَرَقُ: تَفَرُّقُ القلب من الخوف، واستعمال الفرق فيه كاستعمال الصّدع والشّقّ فيه»[(٢)].

وقال ابن عاشور: كلام موجه لصلاحيته لأن يكون معناه أيضًا: وما هم منكم، ولكنهم قوم مُتَّصفون بصفة الجبن، والمؤمنون من صفتهم الشجاعة والعزة، فالذين يَفْرَقون لا يكونون من المؤمنين... فيكون توجيهًا بالثناء على المؤمنين... وفي هذه الآية دلالة على أن اختلاف الخلق مانع من المواصلة والموافقة»[(٣)].

(١) جامع البيان، للطبري (١٤/ ٢٩٨).

(٢) المفردات في غريب القرآن، للراغب (ص٦٣٤).

(٣) التحرير والتنوير، لابن عاشور (١٠/ ٢٣٠).

وبالجملة؛ فالفعل: فرِق يفْرَق فَرَقًا؛ بالكسر في الماضي والفتح في المستقبل، كفَزِعَ يفزَع فَزَعًا وزنًا ومعنًى.

وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[المائدة: ٢٥]؛ أي: باعِد وميّز، وافصل بيننا وبينهم بقضاء منك تقضيه فينا وفيهم فتبعدهم منّا، من قول القائل: فَرَقْتُ بين هذين الشيئين أفرُق فرْقًا وفرقانًا؛ بمعنى: فَصَلت بينهما[(١)].

وجُوّزَ فيها فرَق: يفرِق[(٢)].

وذكر السامري أنّ (افرُق) يعني: فاقض بيننا بلغة مدين[(٣)].

وجعل ابن فارس هذا الجَذر أصلًا واحدًا يدلُّ على تمييز وتزييل بين شيئين[(٤)].

ولعلَّ اتصال الفَرَق بهذا الجذر من جهة أنَّ الفزِعَ تتفرَّق نفسه فزَعًا؛ كما قالوا في نقيضه: رابط الجأش، ولـمَّا كان الفزع وخور النفس يشبه الانحلال؛ حسن في شدة النفس وقوة التصميم أن يشبه الربط[(٥)].

---

(١) انظر: جامع البيان، للطبري (٨/ ٣٠٥)، والصحاح، للجوهري (٤/ ١٥٤٠).

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور: مادة فرق.

(٣) اللغات في القرآن، للسامري (ص٢٦)

(٤) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٤/ ٤٩٤).

(٥) المحرر الوجيز، لابن عطية (٣/ ٥٠١).

٦. كبر:

إذا أردتَ الكِبَر في السِّنِّ من النَّاس والدّوَابِّ، قلتَ: كبِر يكبَر كِبَرًا، وإذا أردتَ عِظمَ الشَّيءِ والأمْرِ قلتَ: كَبُرَ يكبُر كِبَرًا[(١)].

وكلُّ ما في القرآن من الثاني؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[الكهف: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾[الأنعام: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾[الشورى: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[الصف: ٣]، فكلُّ هذا المراد فيه عظُم.

وجاء مضارعه في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ﴾[الإسراء: ٥٠، ٥١]، يعني: يعظُم.

واستُثني من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟﴾[النساء: ٦]، فهو من الأوَّل: كبِر يكبَرُ. والمراد: لا تأكلوا أموالهم مُبادرة منكم أن يَشُبَّ هؤلاء اليتامى ويبلغوا سنَّ الرشدِ؛ فتكونوا ملزمين حينئذ بتسليم أموالهم إليهم ليتصرفوا فيها بأنفسهم[(٢)].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (١٠/ ١٢١).

(٢) انظر: جامع البيان، للطبري (٦/ ٤٠٩).

واللحن شائع في موضع سورة النساء إذ كثيرًا ما يقرؤه غير المجيدين بضم الباء يشتبه بغيره من المواضع التي جاءت على البناء الثاني. وهو لحنٌ مطلق إذ لم يقرأ أحدٌ في هذا الموضع بضمّ الباء.

٧. لبس:

يتصرّف هذا الجذر في الثلاثي على طريقين؛ الأول: لَبِس يلبَس لُبْسًا ولُبْسَةً ولَبْسَةً؛ من باب عَلِم، والثاني: لبَس يلبِس لَبْسًا من باب (ضَرَبَ).

فالأول من اللباس؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾[الدخان: ٥٣]. والمعنى واضح.

والثاني من اللَّبْس، وهو خلطٌ يعرض في الصفات والمعاني بحيث يعسر تمييز بعضها عن بعض[(١)]؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾[البقرة: ٤٢]، يعني: لا تخلطوا، ومثله قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[آل عمران: ٧١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، يعني: لجعلنا هذا الملَك المرسَل إليهم على صورة رجلٍ، ولو جاءهم

(١) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور (٧/ ١٤٦).

على صورة ملَكٍ لاختلط عليهم الأمر أمَلَكٌ هو أم بشَرٌ، ولخلطنا عليهم بتخليطهم على أنفسهم[١]، عقوبةً لهم على ما كان منهم من التخليط في السؤال[٢].

وقيل: كانوا هم يَلْبِسونَ على ضَعَفَتِهِم في أمر النبي ﷺ فيقولون: إنّما هذا بشر مثلكم، فقال: ولو أنزلنا ملكًا فرأوا هُمُ المَلَكَ رَجُلًا لكان يَلْحَقُهُم فيه من اللَّبْس مثل ما لحق ضعفتهم منهم[٣].

ويظنُّ بعض الطلّاب -بَلْه العامّة- أنَّ المراد: لألبسنا الملائكة من الثياب مثل ما يلبَسُه الناس، والعجيب أنَّ الماورديّ حكى نحوه عن جويبر، قال: «وللبسنا على الملائكة من الثبات ما يلبسه الناس من ثيابهم؛ ليكونوا على صورهم وعلى زِيِّهم»[٤].

ويردُّ عليه أنَّه لو أراد هذا المعنى لقال ألبسناهم ما يلبَسون، بالتعدية للمفعولين، وبفتح الباء في المضارع. والله أعلم.

---

(١) انظر: جامع البيان، للطبري (٩/ ١٦٣).

(٢) انظر: التفسير البسيط، للواحدي (٨/ ٢٩).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢/ ٢٣١).

(٤) النكت والعيون، للماوردي (٢/ ٩٦)، وانظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني (١/ ٣٥٣).

وبالجملة؛ فكثيرًا ما يقع الخلط بين الفعلين من غير المهرة بالقراءة، كما يقع الخلط كثيرًا في فهم المعنى، لا سيما في هذا الموضع من سورة (الأنعام). وهو لحن مُطلق.

ووجه اتّصال الفعلين بالجَذْر (لبس) أنَّ اللَّبْسَ منعُ النَّفْسِ من إدراك المعنى كما هو؛ كالستر له، وأصله من الستر بالثوب ومنه لبس الثوب؛ لأنه ستر النفس به[(١)].

فأصل الفعلين واحد؛ لأنهما جميعًا من التغطية والاختلاط؛ لأن ستر الأمر تغطية له، ولبس الثياب تغطية للبدن، ولكن خولف بين الأمثلة؛ لفرق بين ما شرحنا، كما خولف بين المصادر فيهما، فقيل في الأول: لُبسًا، بضم اللام، ولباسًا، وقيل في الثاني: لَبسًا؛ بفتح اللام[(٢)].

٨. مات:

اختلف القرّاء العشرة في: (متُّم)، و(متْنَا)، و(متُّ)؛ حيث وقع؛ فقرأ نافع وحمزة والكسائي وخَلَف بكسر الميم في ذلك كله، ووافقهم حفص على الكسر إلّا في موضعي سورة آل عمران، وقرأ الباقون بضم الميم في الجميع، وكذلك حفص في موضعي آل عمران[(٣)].

---

(١) انظر: التفسير البسيط، للواحدي (٨/ ٢٧).

(٢) تصحيح الفصيح، لابن درستويه (ص١١٥).

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٦٥٧).

وقد جمع السمين الحلبي أطراف المسألة جمعًا حسنًا يُستغنى به عن كثيرٍ من الكلام في المسألة؛ وملخّص كلامه أنَّ الضمَّ هو اللغة الفاشية، فهو فَعَل بفتح العين يفعُل من باب نصر. وما كان من ذوات الواو من هذا الباب فقياسه إذا أُسنِدَ في الماضي إلى تاء الفاعل ونا الفاعلين، ونون النسوة أن تُضمَّ فاؤه: إمَّا من أول وهلة، وإمَّا بأن نبدلَ الفتحةَ ضمةً ثم نَنْقُلَها إلى الفاء، فيقال في (قام) و(قال) و(طال): قُمت وقُمنا وقُمن وطُلت وطُلن وما أشبه، ولما كان يَمُوت: يفْعُل؛ ضُمَّت الميم فيما أُسند من ماضيه للضمائر المذكورة. وأمّا الكسر فالصحيح من قول أهل العربية أنه من لغة مَنْ يقول: مات يمات كخاف يخاف، والأصلُ: مَوِت بكسر العين كَخوِف، من باب علِم، فجاء مضارعه على يَفْعَل بفتح العين. فعلى هذه اللغة يَلْزَم أن يقال في الماضي المسند إلى تاء الفاعل وأخواتها: «مِتُّ» بالكسرِ ليس إلّا، وهو أنَّا نَقَلْنا حركةَ الواو إلى الفاء بعد سَلْبِ حركتِها دلالةً على بنيةِ الكلمة في الأصلِ. وهذا أَوْلى مِنْ قولِ مَنْ يقولُ: إنَّ «مِتَّ» بالكسر مأخوذٌ من لغة من يقول: «يَمُوت» بالضم في المضارع، وجعلوا ذلك شاذًّا في القياس كثيرًا في الاستعمال كالمازني وأبي عليّ الفارسي، ونقله بعضهم عن سيبويه صريحًا، وإذا ثَبَتَ ذلك لغةً فلا معنى إلى ادِّعاء الشذوذ فيه. وأمَّا حفص فجمع بين اللغتين[1]. والمعنى في القراءتين واحد. والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٣/ ٤٥٩). وانظر أطراف المسألة في: الحجة في القراءات =

ويكثر اللحن من غير بعض مجيدي القراءة لحفص في موضعي سورة آل عمران يلتبس بغيره من المواضع في عموم القرآن. ولا يخفي أنَّه لحنٌ نسبيٌّ؛ لقراءة بعض العشرة كذلك في هذين الموضعين.

٩. هوي:

ويتصرّف منه: هَوِيَ يَهْوَى هَوًى، وهوَى يَهوِي هَويًّا وهُوِيًّا[١].

والفعلان واردان في القرآن الكريم؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾[البقرة: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾[النجم: ٢٣]؛ أي: تميل إليه، والهوى: ميل النفس لِما تحبّه[٢].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾[الحج: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى

=

السبع، لابن خالويه (ص١١٥)، وجمهرة اللغة، لابن دريد (١/ ٤١١)، والكشاف، للزمخشري (١/ ٤٣١)، ومعاني القراءات، للأزهري (١/ ٢٧٨)، وشرح الثمانيني (ص٤٤١)، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (٢/ ٣٨٨)، وغيرها.

(١) العين، للخليل (٤/ ١٠٥)، وتهذيب اللغة، للأزهري (٦/ ٢٥٨).

(٢) غريب القرآن، للسجستاني (ص١٣٤).

﴿فَقَدْ هَوَىٰ﴾[طه: ٨١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[النجم: ١]، يُقال: هَوَى: إذا سقط من أعلى إلى أسفل(١).

وقد يُشكل من هذا الباب حكاية قول إبراهيم: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ﴾[إبراهيم: ٣٧]، قال الأخفش: زعموا أنّه في التفسير: تهواهم(٢)، أو اجعل هواهم الحجّ(٣).

وقيل: تنزِع إليهم وتُريدهم، كقولهم: رأيت فلانًا يهوي نحوك؛ أي: يريدك(٤).

وحكى الماوردي أنَّها بمعنى: تنزل إليهم؛ لأن مكة في وادٍ، والقاصد إليها نازل إليها(٥).

وهو وجهٌ حسن. وأحسن منه قول من قال: إنَّ معناها تُسرع إليهم، وتطير نحوهم شوقًا ومحبّة فتسير بجدٍّ وقصد مستعجل؛ من قولهم: هوت الناقة تهوي

(١) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (٦/ ٢٥٨)، والتفسير البسيط، للواحدي (١٥/ ٣٨٨).

(٢) معاني القرآن، للأخفش (٢/ ٤٠٩).

(٣) جامع البيان، للطبري (١٣/ ٦٩٩).

(٤) انظر: معاني القرآن، للفراء (٢/ ٧٨)، وغريب القرآن، لابن قتيبة (ص١٩٩).

(٥) النكت والعيون، للماوردي (٣/ ١٣٨).

هَويًّا إذا عَدَتْ عَدْوًا شديدًا. والتعبير بالأفئدة لإرادة أن يكون مسير الناس إليهم عن شوق ومحبة حتى كأنّ المسرع هو الفؤاد لا الجسد[١].

وقرئت تهوى إليهم، وعزاها ابن عطية إلى عليّ بن أبي طالب ومحمد بن عليّ ومجاهد، والمعنى: تهواهم؛ كما قال: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[النمل: ٧٢]؛ أي: ردفكم، وكما قالوا: نقدت لها مائة، أي: نقدتها، فيكون معنى تهوي: تنزع، وتهوى: تحب[٢]، وعدّاه بـ(إلى)؛ لأنَّ فيه معنى تميل[٣].

وهذه الآية تُظهر وجه ارتباط الفعلين بجذر واحد، فالهوى من الهويّ؛ ذلك أنَّ المحِبّ ينحدر قلبه إلى محبوبه[٤].

(١) انظر: الغريبين، للهروي (٦/ ١٩٥٢)، والكشاف، للزمخشري (٢/ ٥٥٩)، والمحرر الوجيز، لابن عطية (٣/ ٣٤٢)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور (١٣/ ٢٤١).

(٢) انظر: معاني القرآن، للفراء (٢/ ٧٨)، ومعاني القرآن، للنحاس (٣/ ٥٣٦)، والمحرر الوجيز، لابن عطية (٣/ ٣٤٢).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (٤/ ٤٥٢).

(٤) انظر: شرح أدب الكاتب، للجواليقي (ص٤٠).

القسم الثاني: الأفعال التي لم يرد منها البناءان في زمن واحد:

وهي أفعال تنطبق عليها القاعدة ذاتها من اختلاف المعنى باختلاف ضبط العين، ولكن لم يرد منها البناءان في زمن واحدٍ، وإنما ورد أحدهما ماضيًا، والآخر مستقبلًا.

وجملة ما جاء على هذا الوصف في القرآن الكريم ثلاثة أفعال، نذكرها فيما يأتي:

١. حصر:

حصِر يحصَر حَصَرًا من باب علِم يعلَم: عَيَّ فلم يَقْدِر على الكلام. وحَصِرَ صدرُ المرء: أيْ ضاق عن أمرٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾[النساء: ٩٠]، أي: ضاقت صدورهم عن أن يقاتلوكم أو أن يقاتلوا قومهم، فلا يريدون قتالكم؛ لأنكم مسلمون، ولا يريدون قتال قومهم؛ لأنهم أقاربهم[(١)].

ويوضحه قول ابن عاشور: «جاؤوا إلى المدينة مهاجرين، ولكنهم شرطوا أن لا يقاتلوا مع المؤمنين قومهم فاقبلوا منهم ذلك. وكان هذا رخصة لهم أول الإسلام، إذ كان المسلمون قد هادنوا قبائل من العرب تألُّفًا لهم، ولمَن دخل في عهدهم، فلما قوي الإسلام صار الجهاد مع المؤمنين واجبًا على كل من يدخل

(١) انظر: جامع البيان، للطبري (٧/ ٢٩٤)، والتفسير الكبير، للرازي (١٠/ ١٧٢).

في الإسلام، أمّا المسلمون الأولون من المهاجرين والأنصار ومن أسلموا ولم يشترطوا هذا الشرط فلا تشملهم الرخصة، وهم الذين قاتلوا مشركي مكة وغيرها. (...) و(حصرت) بمعنى ضاقت وحرجت. و(أن يقاتلوكم) مجرور بحذف عن، أي: ضاقت عن قتالكم؛ لأجل أنهم مؤمنون لا يرضون قتال إخوانهم، وعن قتال قومهم لأنهم من نسب واحد، فعظم عليهم قتالهم. وقد دلّ قوله: (حصرت صدورهم) على أن ذلك عن صدق منهم»[(١)].

قال ابن العربي: «هؤلاء قوم جاؤوا وقالوا: لا نريد أن نقاتل معكم ولا نقاتل عليكم. ويحتمل أن يكونوا معاهدين على ذلك، وهو نوع من العهد، وقالوا: لا نُسلم ولا نقاتل، فيحتمل أن يقبل ذلك منهم في أول الإسلام تألّفًا حتى يفتح الله قلوبهم للتقوى ويشرحها للإسلام»[(٢)].

وقال ابن كثير: «وهؤلاء كالجماعة الذين خرجوا يوم بدر من بني هاشم مع المشركين، فحضروا القتال وهم كارهون، كالعبّاس ونحوه؛ ولهذا نهى النبي ﷺ يومئذ عن قتل العباس وأمَر بأسره»[(٣)]. فهذا على مذهب مَن ذهب إلى أنهم من الكفّار.

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور (٥/ ١٥٣).

(٢) أحكام القرآن، لابن العربي (١/ ٥٩٥).

(٣) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٧٢).

والتصريف الثاني من هذا الجذر يأتي من باب نصر؛ حصَر يحصُر، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[التوبة: ٥].

قال الفراء: «وحَصْرهم أن يُمنعوا من البيت الحرام»(١).

وقال الطبري: «وامنعوهم من التصرف في بلاد الإسلام ودخول مكة»(٢).

وقال: «لا تتركوهم يضربون في البلاد، ولا يخرجون للتجارة؛ ضيِّقوا عليهم»(٣).

قال أبو حيان: وأصل الحصر في المكان، ثم تُوسِّعَ فيه حتى صار في القول(٤).

٢. قدم:

قال تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾[الفرقان: ٢٣]، فهو من قَدِمَ يقدَم، أي: قصدنا لأعمالهم وعَمَدْنا لها. والأصل أنّ مَن أراد القدوم إلى موضع عمد له وقصده(٥).

---

(١) معاني القرآن، للفراء (١/ ٤٢١).

(٢) جامع البيان، للطبري (١١/ ٣٤٣).

(٣) جامع البيان، للطبري (١١/ ٣٤٥).

(٤) البحر المحيط، لأبي حيان (٤/ ١٤).

(٥) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص٩٠).

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ ٩٧ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[هود: ٩٧، ٩٨]. من قولهم قَدَمَ فلان قومه يَقْدُمُهم: أي يكون أمامهم يقودهم فيمضي بهم إلى النار[(١)].

٣. نصب:

يُصرّف على: نصِب ينصَب نصَبًا: تعِب، وقوله: ﴿فَإِذَا فَرَغۡتَ فَٱنصَبۡ﴾[الشرح: ٧]، كأنه أمرٌ بالمبالغة والاجتهاد في الدُّعاء والعبادة. وعلى هذا مدار أقوال المفسرين[(٢)].

كما يُصرّف على: نصَبَ ينصِبُ نصْبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ﴾[الغاشية: ١٩]، أي رُفِعتْ وأقيمت منتصبة، فهي مع ارتفاعها ثابتة راسخة لا تسقط ولا تميل.

(١) انظر: العين، للخليل (٥/ ١٢٢)، وجامع البيان، للطبري (١٢/ ٥٦١).

(٢) انظر: جامع البيان، للطبري (٢٤/ ٤٩٧- ٤٩٩).

المطلب الثاني: ما تورّع الخلاف فيه على أكثر من رواية متواترة:

وذلك بأن يُقرأ في بعض الروايات بضبط عين الفعل بحركة مغايرة لضبطها في رواية أخرى من الروايات العشرين المتواترة عن القراء العشرة.

وغالب ما وقع من هذا النوع فهو من قبيل اختلاف اللهجات، وفي بعضه تغيُّر معنويٌّ.

وجملة ما أحصيته مما يندرج تحت هذا الباب سبعة عشر فعلًا، نذكرها فيما يأتي على ترتيب المعجم، مع الإشارة إلى ما يشيع فيه اللحن لبعض غير المجيدين في رواية حفص. ولا يخفى أنَّ اللحن في هذا الباب كلّه لحنٌ روائيٌّ.

١. ألت:

اختلف القراء في (ألتناهم) من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]، فقرأ ابن كثير بكسر اللام، وقرأ الباقون بفتحها، واختلف عن قنبل في حذف الهمزة فروى ابن شنبوذ عنه إسقاط الهمزة، واللفظ بلام مكسورة، وروى ابن مجاهد إثبات الهمزة وبذلك قرأ الباقون، ورُوي عن ابن هرمز بمدّ الهمزة، وعن الأعمش إسقاطها مع فتح اللام، وقرئت: وَلتناهم؛ بالواو. وكلها لغات ثابتة بمعنى: نقص[(١)].

(١) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٩١٩).

يُقَال: أَلَت يألِت وألِت يألِت؛ بكسر اللام[١].

وغلَّط الأزهري قراءة ابن كثير، ونسبها إلى الوهم. وقال: «هذا حرف فيه ثلاث لغات، يقال: ألتَ يَألِتُ. وَلَاتَ يلِيتُ. وألَات يُلِيتُ. وكلها صحيحة مسموعة، معناها: النَقْصُ. وأمَّا ألِتَ يَألِتُ فهو خطأ، ولا يجوز القراءة بها، ولكن لو قرئ (ومَا لِتناهُم) بغير ألف كان جيدًا في كلام العرب. ويكون من: لَات يَلِيتُ. غير أنه لا تجوز القراءة إلا بما قُرِئ به[٢].

ولا حُجّة فيه لثبوت النقل. والله أعلم.

٢. برق:

اختلف القرّاء في (برق) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾[القيامة: ٧]، فقرأ أبو جعفر ونافع بفتح الراء، وقرأ الباقون بكسرها[٣].

قال أبو منصور: «من قرأ: (بَرَقَ الْبَصَرُ) فهو من بَرَق يبرُقُ بريقًا، ومعناه: شَخَص فلا يطْرِف من شدة الفزع الأكبر، ومن قرأ: (بَرِق) بكسر الراء فمعناه: تحيَّر، يقال: بَرِق الرجل يبرَق بَرَقًا، إذا رأى البَرْق فتحيَّر؛ كما يقال: أسِدَ الرجلُ:

(١) انظر: حجة القراءات، لابن زنجلة (ص٦٨٣)، والكشف والبيان، للثعلبي (٢٥/ ٣٣).

(٢) معاني القراءات، للأزهري (٣/ ٣٤).

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٩٥٢).

إذا رأى الأسدَ فتحيَّر، وبَقِرَ: إذا رأى بَقَرًا كثيرًا فتحيّر[١]. فالكسر لا يكون إلّا في التحيّر. وأمّا الفتح فلا يكون إلّا الضياء وظهوره؛ كقولهم: برَق الصبح والبرق: إذا لمعَا وأضاءَا. قيل: برِق، وبرَق بمعنى واحد، وهو: تحيّر الناظر عند الموت[٢].

ويشيع فيها اللحن من بعض الطلّاب برواية حفص.

٣. بطش:

اختلف القراء في يبطشون من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ويبطش من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا﴾ [القصص: ١٩]، ونبطش من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾[الدخان: ١٦]؛ فقرأ أبو جعفر بضم الطاء في الثلاثة وقرأ الباقون بكسرها فيهنّ[٣].

وهما لغتان: بطَش يبطُش ويبطِش بَطْشًا؛ والضمّ أقيس لأنه فعل لا يتعدّى. والبطش التناول بشدة[٤].

---

(١) معاني القراءات، للأزهري (٣/ ١٠٦).

(٢) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ص٣٥٧).

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٧١٣).

(٤) انظر: جمهرة اللغة، لابن دريد (٨/ ٢٢)، والدر المصون، للسمين الحلبي (٥/ ٥٤٢)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٣/ ٢٦٥).

٤. حسب:

اختلف القراء في (يحسب) كيف وقعت مستقبلًا؛ فقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها[١].

وهما لغتان[٢]، قال ابن السكيت: «واعلم أنّ كل فعل كان ماضيه على فَعِلَ مكسور العين، فإن مستقبله يأتي بفتح العين، نحو عَلِم يَعْلَم، وكَبِر يَكْبَر، وعَجِل يَعْجَل؛ إلّا أربعة أحرف جاءت نوادر؛ قالوا: حَسِب يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، ويَئِس يَيْئِسُ ويَيْأَسُ، ويَبِس يَيْبِسُ وَيَيْبَسُ، ونَعِم يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ؛ فإن هذه الأحرف من الفعل السالم جاءت بالفتح والكسر»[٣].

٥. صار:

اختلف القرّاء في قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فقرأ أبو جعفر وحمزة وخلف ورويس بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمّها[٤].

---

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٦٤٥).

(٢) انظر: العين، للخليل (٣/ ١٤٩)، وأدب الكاتب، لابن قتيبة (ص٤٨٣)، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج (١/ ٤٣٥).

(٣) إصلاح المنطق، لابن السكيت (ص١٦٠).

(٤) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٦٣٦).

يُقال: صاره يَصُورُه ويَصِيرُه لغتان، قال الفراء: «فأمّا الضم فكثير، وأمّا الكسر ففي هذيل وسليم»[(١)].

وقال الأزهري: «والذي عندي في معنى (صُرْهُنَّ) و(صِرْهُنَّ) أنّ معناهما واحد، يقال: صَاره يصُوره، ويصِيره بالواو والياء: إذا أماله؛ لغتان معروفتان»[(٢)].

ومعناه على اللغتين: أماله إليه وأدناه وقرّبه، يقال: صُرْ وجهك إليَّ، أي: أقبِل به إليَّ.

وعلى هذا التأويل فالكلام فيه محذوف، والتقدير: فأَمِلْهُنّ ووجِّهُنّ إليك ثم قطِّعهنّ ثم اجعل على كل جبلٍ منهنّ جزءًا[(٣)]. وقال ابن قتيبة: «﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ أي: فضُمَّهُنَّ إليك. يقال: صُرْتُ الشيء فانْصار؛ أي: أَمَلتُه فمال. وفيه لغة أخرى: (صِرْته) بكسر الصاد[(٤)].

وفائدة الأمر بإدنائها أن يتأمل أحوالها حتى يعلم بعد إحيائها أنها لم ينتقل جزء منها عن موضعه[(٥)].

---

(١) معاني القرآن، للفراء (١/ ١٧٤).

(٢) معاني القراءات، للأزهري (١/ ٢٢٥).

(٣) انظر: جامع البيان، للطبري (٤/ ٦٣٥).

(٤) غريب القرآن، لابن قتيبة (ص٩٦).

(٥) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور (٣/ ٤٠).

ولعلَّ هذا هو أقرب ما قيل في معنى هذا الحرف وأولاه وأجراه على النَّظم.

وقيل غير ذلك، فبعضهم فرَّق بين المعنى على القراءتين؛ فعلى قراءة الضمّ ذهبوا إلى أنَّه بمعنى: أَمِلْهنَّ وضُمَّهنّ إليك، وعلى الكسر ذهبوا إلى أنَّ معناه: قطّعهن، ويكون على هذا في الكلام تقديم وتأخير، وتقديره: فخذ أربعة من الطير إليك فصرهنّ[(١)].

وقال ابن دريد: «ومَن قرأ: فَصِرْهُنَّ؛ بكسر الصاد، أراد: قطعهنَّ، والله أعلم، من قولهم: صاره يصيره، إذا قطعه»[(٢)].

وفيه بعض الركاكة والغرابة، وأنكر الفرّاء أن يكون هذا معناها؛ قال: «ولم نجد قطعهن معروفة من هذين الوجهين»[(٣)].

ويشيع فيها اللحن من بعض الطلّاب برواية حفص.

(١) انظر: معاني القرآن، للأخفش (١/ ١٩٩)، ومعاني القرآن، للنحاس (١/ ٢٨٧)، وأمالي القالي (٢/ ٢٨)، وتهذيب اللغة، للأزهري (١٢/ ١٥٩)، ومعاني القراءات، للأزهري (١/ ٢٢٥).

(٢) جمهرة اللغة، لابن دريد (٢/ ٧٤٥).

(٣) معاني القرآن، للفراء (١/ ١٧٤).

٦. طمث:

اختلف القراء في (يطمثهن) من قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾[الرحمن: ٥٦، ٧٤]، فقرأ الكسائي بضم الميم في الأولى وكسرها في الثانية، وقيل العكس؛ على اختلاف عنه في ذلك، وتفصيل كثير الذيول ليس هذا محل بسطه. وبالكسر فيهما قرأ الباقون(١).

وهما لغتان معناهما الافتضاض للأبكار: طَمَثَ الرجلُ الجاريةَ البِكرَ يطمِثُها ويَطْمُثها؛ إذا دماهَا حين جَامَعَها، أراد: أنهنّ أبكار؛ لم يجامعهن أحد قبله. وقيل: هذا دليل على أن الجنّ تنكح(٢).

٧. عتل:

اختلف القراء في (فاعتلوه) من قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[الدخان: ٤٧]، فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب بضم التاء، وقرأ الباقون بكسرها(٣).

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٩٢٨- ١٩٣٠).

(٢) انظر: معاني القراءات، للأزهري (٣/ ٤٧- ٤٨)، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ص٣٤٠)، وحجة القراءات، لابن زنجلة (ص٦٩٤).

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٩٠٥).

وهما لغتان: عَتَله يعتِله ويعتُلهُ، إذا دفعه بعنف واستذلال؛ والمعنى: يا أيها الملائكة، خذوا الكافر فاعتلوه؛ أي: امْضُوا به إلى النار، فألقوه في سوائها، أي: في وسطها[(١)].

٨. عرش:

اختلف القراء في (يعرشون) من قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾[الأعراف: ١٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾[النحل: ٦٨]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الراء فيهما، وقرأ الباقون بكسرها منهما[(٢)].

وهما لغتان مشهورتان في العرب يقولون: عرَش يعرِش ويعرُش[(٣)]. وعزا الكسائي لغة الضمّ إلى بني تميم[(٤)].

ويشيع فيها اللحن من بعض الطلّاب برواية حفص.

---

(١) معاني القراءات، للأزهري (٢/ ٣٧٢).

(٢) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٧٠٨).

(٣) انظر: جامع البيان، للطبري (١٠/ ٤٠٧).

(٤) انظر: إعراب القرآن، للنحاس (٢/ ٦٩).

٩. عزب:

اختلف القراء في (يعزب) من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[يونس: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[سبأ: ٣]، فقرأ الكسائي بكسر الزاي، وقرأ الباقون بضمها(١).

وهما لغتان(٢).

ويشيع فيها اللحن من بعض الطلّاب برواية حفص.

١٠. عسى:

اختلف القراء في (عسيتم)، في قوله تعالى: ﴿هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ﴾[البقرة: ٢٤٦]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ﴾[محمد: ٢٢]، فقرأ الجمهور بفتح السين، وقرأها نافع بكسرها(٣).

---

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٧٣٦).

(٢) الحجة للقراء السبعة، للفارسي (٦/ ٦).

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٦٣٣).

واعترض الفرّاء بأنَّه لو كانت كذلك لقال: عَسِيَ في موضع عسى [يعني على قياس لَقِيَ، ولَقِيتم]، ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يتصرّف[(١)].

قال الهروي: «وعَسَيْتُ أن أفعل ذاك؛ أي: قاربتُ أن أفعله، ورجوت ذلك وطمعت فيه، فيجوز أن أفعله ويجوز ألّا أفعله، فجُعل عبارة عن الترجي والإشفاق، كما عبَّروا بالحروف عن التمني والطمع؛ نحو: ليت، ولعلّ. ومنعوا (عسى) التصرف، فلا يقال منه: يفعَل، ولا فاعل؛ لا يقال: يعسَى، ولا عاسٍ، ولا مصدر له أيضًا؛ لأنه وقع بلفظ الماضي، ونُقل معناه عن المُضي ووضع موضع الإخبار عن حال صاحبه التي هو مقيم عليها؛ كما فعل مثل ذلك بـ(ليس)؛ لأن لفظها لفظ الماضي وهي للحال الثابتة، وأُجريت في منع الصرف مجرى حروف المعاني الجامدة إذ كانت الحروف لا تصرُّف لها»[(٢)].

وقال الأزهري: «واتفق أهل اللغة على أن كسر السين ليس بجيد، وأنا أحسِبُها لغة لبعض العرب، وإن كرهها الفصحاء»[(٣)].

(١) انظر: معاني القرآن، للفراء (٣/ ٦٢).

(٢) إسفار الفصيح، للهروي (١/ ٣٢٧- ٣٢٨).

(٣) معاني القراءات، للأزهري (١/ ٢١٤).

بل جعلها بعضهم من لحن العامّة، قالوا: العامة تقول: عسِيت؛ بكسر السين[١]؛ وقال ابن درستويه: وهو لغة شاذة رديئة[٢].

ووجّهها أبو علي الفارسي بأنّهم قالوا: هو عَسٍ بذاك، وما أعساه، وأَعسِ به، فهذا يقوّي قراءة الكسر، ألَا ترى أنَّ عسٍ مثل حرٍ وشجٍ؟ فإن قالوا: يلزمه أن يقرأ: (عسِيَ ربُّكم)؛ قيل: القياس هذا، وله أن يأخذ باللغتين، فيستعمل إحداهما في موضع، والأخرى في موضع[٣].

١١. عكف:

اختلف القراء في (يعكفون) من قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾[الأعراف: ١٣٨]، فقرأ حمزة والكسائي والوراق عن خلف بكسر الكاف، واختلف عن إدريس بالضم والكسر، وقرأ الباقون بالضم[٤].

وهما لغتان؛ يقولون: عَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ عكْفًا وعُكُوفًا، وهو إقبالك على الشيء لا تصرف عنه وجهك[٥].

ويشيع فيها اللحن من بعض الطلّاب برواية حفص.

---

(١) انظر: إصلاح المنطق، لابن السكيت (ص١٨٨)، وأدب الكاتب، لابن قتيبة (ص٤٢٢).

(٢) تصحيح الفصيح، لابن درستويه (ص١٢٠).

(٣) انظر: الحجة، للفارسي (٢/ ٣٥٠)، والتفسير البسيط، للواحدي (٤/ ٣١٧).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٧٠٨).

(٥) انظر: العين، للخليل (١/ ٢٠٥)، وحجة القراءات، لابن زنجلة (ص٢٩٤).

١٢. قتر:

اختلف القراء في (يقتروا) من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ﴾[الفرقان: ٦٧]، فقرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر بضم الياء وكسر التاء، وقرأ ابن كثير والبصريان بفتح الياء وكسر التاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم التاء[(١)].

قال أبو منصور: وهي كلها لغات جائزة، قَتَر يَقْتِر، ويَقْتُر، وأقترَ، يُقْتِرُ إذا قتَّرَ النفقة ولم يوسعها، وقتَر وقتَّر وأقتر إذا ضيَّق النفقة، والمعنى: أن الله -عزَّ وجلَّ- وصفهم بأنهم ينفقون نفقة قصدًا لا إسراف فيه حتى يُضطروا إلى تكفف الناس، ولا يضيقونها تضييقًا يضرُّ بهم وبمن يعُولون[(٢)].

١٣. قرّ:

اختلف القراء في (وقرن) من قوله تعالى: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[الأحزاب: ٣٣]، فقرأ أبو جعفر ونافع وعاصم بفتح القاف، وقرأ الباقون بكسرها[(٣)].

فمَن قرأ بفتح القاف فهو من: قَرِرْت بالمكان أَقَرُّ، (وقَرْنَ) كان في الأصل (واقْرَرْنَ) بإظهار الراءَين، فلما خُفّف الحرف حُذفت الراء الأولى المفتوحة؛

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٨٣١).

(٢) معاني القراءات، للأزهري (٢/ ٢١٨).

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٨٥٩).

لثقل التضعيف، وأُلقيَت فتحتها على القاف، فقيل: (وقَرْنَ). ونظير هذا من كلامهم قولهم: حَسْتُ لفلان، أي: رققت له، والأصل: حَسَست له، ومما جاء في القرآن من هذا قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[الواقعة: ٦٥]، وكان في الأصل: فَظَلَلْتم.

وأمَّا بالكسر ففيه وجهان؛ أحدهما: أنه من الوَقَار، يقال: وقَر يَقِرُ، والأمر: قِر، وللنساء قِرْنَ، كالأمر مِن وَصَل: صِلْنَ.

والوجه الثاني. أن يكون من قولك: قَرَرتُ بالمكان أقِرّ، بكسر القاف، وهي لغة جيدة، فحذف إحدى الراءَين على أنه في الأصل (واقرِرْن) بكسر الراء الأولى، وأُلقيَت الكسرة على القاف.

فالكسر من وجهين: من الوَقَار، أو من القَرَار. والفتح من القرار لا غير، وهذا قول الحذاق من النَّحويين[(١)].

(١) معاني القراءات، للأزهري (٢/ ٢٨٣)، وانظر: حجة القراءات، لابن زنجلة (ص٥٧٧)، والحجة في القراءات، لابن خالويه (ص٢٩٠).

١٤. قنط:

اختلف القرّاء في (يقنط) وما أُسند منه في قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[الحجر: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم: ٣٦]، فقرأ البصريان والكسائي وخَلَف بكسر النون، وقرأ الباقون بفتحها(١).

وهما لغتان: قَنَطَ يَقْنِطُ، وقَنِطَ يقنَطُ. وأجود اللغتين قَنَطَ يقنِط(٢).

واتفقوا على فتح النون من (قنطوا) المذكور في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾[الشورى: ٢٨].

١٥. لمز:

اختلف القراء في ضبط حركة ميم (يلمز) وما أسند إليه في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[التوبة: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[التوبة: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾[الحجرات: ١١]، فقرأ يعقوب بضم الميم من الثلاثة، وقرأ الباقون بكسرها منها(٣).

---

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٧٦٨).

(٢) معاني القراءات، للأزهري (٢/ ٧١).

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٧٢٤).

وهما لغتان: لـمَزَهُ يَلمِزُه ويَلمُزُه، إذا عَابَهُ[١].

١٦. مكث:

اختلف القراء في (مكث) من قوله تعالى: ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ ﴾[النمل: ٢٢]، فقرأ عاصم ورَوْح بفتح الكاف، وقرأ الباقون بضمّها[٢].

قال الأزهري: «هما لغتان: مكَثَ، ومكُثَ. وضمُّ الكاف أكثر في كلام العرب. وكان أبو حاتم يختار النصب؛ لأنه قياس العربية، ألَا ترى أنه يقال: مكث فهو مَاكِثٌ، ولا يقال: مَكِيث»[٣].

ذلك أنَّ فعُل بالضمّ أكثر ما يأتي الاسم منه على فَعِيل؛ نحو ظرُف وكرُم فهو ظريف وكريم. وأمّا مِن فعَل بالفتح؛ فيأتي الاسم على فاعِل، تقول: مكَث فهو ماكِث، كقوله تعالى: ﴿ مَّـٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [الكهف: ٣][٤].

(١) معاني القراءات، للأزهري (١/ ٤٥٦).

(٢) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٨٣٦).

(٣) معاني القراءات، للأزهري (٢/ ٢٣٥).

(٤) حجة القراءات، لابن زنجلة (ص٥٢٥)، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ص٢٧٠).

١٧. نشز:

اختلف القراء في (انشزوا) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة: ١١]، فقرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر وحفص وأبو بكر بخلف عنه بضمّ الشين في الحرفين، وقرأ الباقون بالكسر فيهما(١).

وهما لغتان، يقال: نشز ينشِز وينشُز، إذا نهض. ومعناه: إذا قيل انهضوا إلى الصلاة أو إلى قضاء حقٍّ، أو شهادة؛ فانهضوا فقوموا ولا تَثَاقَلُوا(٢).

ويشيع فيها اللحن من بعض الطلّاب برواية حفص.

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٩٣٦).

(٢) معاني القراءات، للأزهري (٣/ ٦١).

المطلب الثالث: ما تلحن فيه العامة والطلاب غير المجيدين في الأفعال بتغيير حركة العين:

وقد اقتصرتُ فيه على ما تكرر لي سماعه من قراءة بعض القرأة والطلاب غير المجيدين فحسب، فلا أتصرّف بإيراد ما سمعتُه في الكلام العاديّ، ولا ما سمعته مرةً أو مرتين مما قد يصدق عليه وصف سبق اللسان.

ولا يخفى أنَّ القول بشيوع اللحن في حرفٍ، أو اطّراده على قانون إنما هو في النطاق الجغرافي الذي لاحظه الباحث، وقد لا ينطبق بالضرورة على غيره.

وهو بعدُ على قسمين:

الأول: الأبنية التي يحكمها قانون مطّرد:

وهو بناءٌ واحدٌ لاحظتُ مرارًا وقوع اللحن في كثيرٍ مما ينطبق عليه قانونه، ذلك أنَّه يشيع اللّحن المطرد في الأفعال التي ضبطها في المضارع بضم العين: يَفْعُل، فيحيلها الطالب المبتدئ والقارئ غير المجيد كسرة: يفعِل.

فمن ذلك: تعرُج، ترجُف، يخلُد... ونحوه.

ويكون ذلك أكثر ظهورًا فيما أُسنِد إلى واو الجماعة: نحو يكتُبون، يدرُسون، يحضُرون، يرقُبون، تخلُدون، يرشُدون، ينكُثون... ونحو ذلك.

ولعلَّ سبب ذلك أنَّ الضمة أثقل الحركات، فلمّا توالى ضمّتان مالَ اللسانُ إلى التخفُّف بكسر الأولى لـمَّا لم يكن كسر الثانية ممكنًا؛ لاتصالها بواو الجماعة.

ويبقى القطع باطّراد اللحن فيها كلّها صعبًا، إذ يفتقر إلى استقراء جميع مواضعها في القرآن الكريم.

ولا يفوتني التنبيه على أنَّ كثيرًا من هذه الأفعال فيها لغاتٌ، ومقروء بها في الشواذّ، ولكنَّها على كلِّ حال تبقى لحنًا مُطلقًا إن قُرئ بها القرآن الكريم بأيٍّ من قراءاته المتواترة.

ومن المفيد أن تُحصر هذه الأفعال في القرآن الكريم؛ لاستكمال قاعدة بيانات اللحون المندرجة تحت هذا الباب.

الثاني: الأبنية التي لا يحكمها قانون مُطّرد:

وهي ألفاظ مخصوصة غير جارية على قاعدة معيّنة، لاحظتُ كثرة ارتكاب اللحن فيها. وأذكرها مرتّبة على المعجم:

١. أبق:

تصريفه الفصيح: أَبَق يأْبِق، ويأبُق[(١)]. وهو من الفرائد القرآنية، وقع في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[الصافات: ١٤٠]، أي: فرَّ إلى السفينة المملوءة[(٢)].

(١) انظر: أدب الكاتب، لابن قتيبة (ص٤٧٧)، والمحيط في اللغة، لابن عباد (٢/ ٦).

(٢) انظر: جامع البيان، للطبري (١٩/ ٦٢٤).

وكثيرًا ما تُقرأ لحنًا بكسر الباء: أبِق.

هذا، واللحن في مضارعها قديم، حكاه أبو بكر الإشبيليّ، فقال: «والعامَّة تقول: يأبَق، وهو خطأ»(١).

٢. جزع:

تصريفه الفصيح: جَزِع يجزَع من باب عَلِم، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ ۖ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾[إبراهيم: ٢١]. وكثيرًا ما يُقرأ لحنًا بفتح الزاي: أجَزَعْنا.

٣. حرص:

تصريفه الفصيح: حرَصَ يحرِص.

فمما وقع من ماضيه في القرآن: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[يوسف: ١٠٣]، ومن المستقبل: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾[النحل: ٣٧].

ويشيع اللحن في صيغة الماضي بكسر فتحة الراء، فيقولون: حرِص.

(١) طبقات النحويين واللغويين، للإشبيلي (ص٢٩).

٤. خطف:

يجيء على بناء خطِف يخطَف؛ بفتح الطاء.

ومما ورد ماضيًا في القرآن: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، ومما ورد في المستقبل: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾[البقرة: ٢٠].

ومن اللحن المسموع الشائع فتح طاء الماضي، وكسر طاء المستقبل، فيقولون: خطَف يخطِف.

والقراءة العشرية بكسر الطاء في الماضي، وفتحها في المستقبل. وفيها قراءات شاذة كثيرة؛ منها ما عُزِيَ إلى الحسن ومجاهد بالتخفيف كقراءة العامة إلّا أنَّه بكسر الطاء في المستقبل(١).

قال ابن جني: «ولم يبلغنا أنَّ أحدًا قرأ (خَطَف) بفتح الطاء، فيُقرأ هذا الحرف (يَخْطِف) [يعني حرف سورة البقرة]، وأحسب أنَّ هذا غلطٌ ممن رواه»(٢).

(١) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني (١/ ٦٢)، والمغني في القراءات، للنوزاوازي (١/ ٣٩٠- ٣٩١).

(٢) المحتسب، لابن جني (١/ ٦٢).

٥. رجع:

يتصرّف على بناء رجَع يرجِع. ومن اللحن المسموع كسر الجيم من الفعل في قول الله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، فيقولون: رجِعنا.

٦. ضعف:

ضَعُفَ يضعُفُ ضَعْفًا وضُعْفًا. والضُّعْف: خلاف القوّة. ويقال: الضَّعْفُ في العقل والرأي، والضُّعْفُ في الجسد. وفي القرآن الكريم: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ومن اللحن المسموع: ضعَفُوا؛ بفتح العين.

قال الفرّاء: العربُ على رفع العين، وسمعتُ بعضَ بني فَقْعَسٍ يقولُ: ضَعَفْتُ عن السَّفَرِ[(١)].

وحكى الفتح فيها لغةً ابنُ منظور وعزاه للّحياني. ولم يقرأ بها أحد.

(١) كتاب فيه لغات القرآن، للفراء (ص٥٢).

٧. عجز:

يتصرّف هذا الفعل على بناء عجَز يعجِز. وقد ورد الفعل الماضي منه في قول الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ﴾[المائدة: ٣١]، سمعتُها مرارًا لا تحصى من غير المجيدين بكسر الجيم، يقولون: عجِزت.

٨. عرف:

يتصرّف الفعل (عرف) عرَف يعرِف، واللحن في ماضيه بكسر الراء من الشهرة بمكان، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ فَلَعَرَفۡتَهُم بِسِيمَٰهُمۡ﴾ [محمد: ٣٠]، يقولون: فلعرِفتهم.

يقول الدكتور رمضان عبد التواب: «وما شيوع (عَرِفْت) بكسر الراء إلا لقياسها على (علِمْت)[١].

٩. فتر:

فَتَرَ يَفْتُرُ ويَفْتِرُ فُتُورًا وفُتارًا: سَكَنَ بعدَ حِدَّةٍ، ولَانَ بعدَ شِدَّةٍ. ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾[الأنبياء: ٢٠]، يعني الملائكة لا يَمَلُّون من عبادة الله وذِكره، ولا ينقطعون عن ذلك ليلًا أو نهارًا.

(١) التطور اللغوي؛ مظاهره وقوانينه وعلله، للدكتور رمضان عبد التواب (ص١١٢).

ومن اللحن الشائع فتح التاء تلتبس على غير المجيد بفعل: ﴿يَفْتَرُونَ﴾ من الافتراء. ووزنه: (يَفْتَعُون) من الافتعال؛ ولامُه حرف علّة محذوف، وضمَّتُه ملقاة على الراء، فالتاء فيه مزيدة.

وأمَّا من الفتور فوزنه: (يَفْعُلون)، والتاء فيه أصليَّة، وهي عين الفعل.

فهذا ما اتّفق لي سماعه مرارًا، وأمَّا ما سمعتُه مرة أو مرتين فكثيرٌ جدًّا، ولكنّه ليس على الرّسم الذي ارتضيتُه في إثبات مسائل لحن القرّاء؛ إذ لا أُثبِتُ إلا ما سمعتُه مرارًا؛ على نحو يفيد صحة الوصف بأنَّه مما يكثر فيه اللحن.

وهذا آخر ما قصدت لجمعه، والله تعالى أعلى وأعلم، وهو من وراء القصد، ونسأله سبحانه السداد والتوفيق لخدمة كتابه وإكرام حملته، والاستعمال في طاعته ومرضاته وما يُقرّب إليه من علم وعملٍ. آمين. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الخاتمة:

عُقد هذا البحث لطرح رؤية تأصيلية لأقسام اللحن في قراءة بعض غير المجيدين من طلّاب القرآن الكريم. وتنطلق هذه الرؤية من الحاجة للتعاطي المنهجي المنضبط لقضية اللحن بما ييسّر ضبط قوانينها واستظهار عللها، ومن ثَمَّ توقيها وعلاجها.

وفي سبيل توقيع هذه الرؤية تتبَّع البحث ظاهرة اختلاف ضبط العين في الأفعال القرآنية الثلاثية المسمَّى فاعلها، وما يترتب عليها من تغيُّر في الدلالة، وما يقع لبعض الطلّاب غير المجيدين من أخطاء في أدائها؛ علاوة على أخطاء الفهم في معانيها. فكان في تتبُّع هذا الضرب من الأفعال إسهامٌ في تصحيح نطقها، وتصويب فهمها.

أهم النتائج:

١. ذهبَت الدراسة إلى أنَّ التقسيم الشائع للّحن إلى لحن جليٍّ، ولحن خفيٍّ؛ ينطوي على إشكال نظريٍّ وعمليٍّ يحول دون التصنيف الحقيقيّ للُّحون تصنيفًا يُيسِّر فهمها وتقعيدها وبيان عللها، ومن ثَمَّ توقيها ومعالجتها.

٢. ارتأَت الدراسة أن تقسيم اللحون **باعتبارات خمسة** يمكن أن يكون أكثر جدوى من التقسيم المشهور، **وأوّل هذه الاعتبارات**: المستوى التجويدي الذي يوزّع اللحون على المستوى الصوتي والمستوى التركيبي والمستوى

الدلالي والمستوى الأدائي. **وثانيها**: اعتبار تغيُّر المعنى من عدمه، ويوزّع اللحون على بابين: باب اللحن المغيِّر للمعنى، وباب اللحن غير المُغيِّر للمعنى. **وثالث تلك الاعتبارات**: اعتبار الشيوع، ويقسّم اللحون إلى شائعة، وغير شائعة. **والاعتبار الرابع**: اعتبار الاطّراد، فهناك لحون مُطَّردة على قانون ظاهر، ولحون غير مُطّردة. **وخامس تلك الاعتبارات**: اعتبار عموم الرواية، فهناك لحون روائية باعتبار رواية معيّنة أو أكثر، من الروايات الداخلة في القراءات العشر؛ إذ قُرئ بها في بعض العشر، وهناك لحون مطلقة إذ لم يُقرأ بها داخل العشر.

٣. عدد الأفعال الثلاثية المبنية للفاعل التي ورد منها بناءان مختلفان في ضبط حركة العين في رواية حفص عن عاصم، وفي زمن واحد: المستقبل أو الماضي = تسعة أفعال: (بعد، حزن، حلّ، صدّ، فرق، كبر، لبس، مات، هوي).

٤. عدد الأفعال الثلاثية المبنية للفاعل التي ورد منها بناءان مختلفان في ضبط حركة العين التي ورد منها بناءان في رواية حفص عن عاصم، ولكن أحدهما في الماضي والآخر في المستقبل، وهي ثلاثة أفعال: (حصر، قدم، نصب).

٥. وتتفاوت هذه الأفعال في تكرارها؛ فمنها ما هو كثير التكرار، ومنها ما لم يرد إلا مرة واحدة. كما تتفاوت في وقوع اللحن فيها؛ فمنها ما يشيع اللحن فيها، كما يشيع الخطأ في فهم معناها، ومنها ما يقلُّ فيها ذلك.

٦. عدد ما توزّع الخلاف فيه بين أبنية الأفعال مختلفة ضبط العين على أكثر من رواية متواترة سبعة عشر فعلًا. وذلك بأن يُقرأ في بعض الروايات بضبط عين الفعل بحركة مغايرة لضبطها في رواية أخرى من الروايات العشرين المتواترة عن القراء العشرة.

٧. وغالب ما وقع من هذا النوع فهو من قبيل اختلاف اللهجات، وفي بعضه تغيُّر دلاليٌّ. وبعضها يُقرأ لحنًا في رواية حفص عن عاصم فتشتبه قراءته بما ورد في بعض القراءات الأخرى؛ ولذا يُعَدُّ اللحن في هذا الصنف من قبيل اللحن الروائي لا المُطلق.

٨. هناك أفعال كثيرة يلحن فيها العامة وغير المجيدين من الطلّاب بتغيير حركة العين، وهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: بناءٌ واحدٌ يشيع اللّحن المطرد فيه، وهي الأفعال التي ضبطها في المضارع بضم العين: يَفْعُل، فيحيلها الطالب المبتدئ والقارئ غير المجيد كسرة: يفعِل، مثل تعرُج، ترجُف، يخلُد... ونحوه. ويكون ذلك أكثر ظهورًا فيما أُسنِد إلى واو الجماعة: نحو يكتُبون، يدرُسون، يحضُرون، يرقُبون، تخلُدون، يرشُدون... ونحو ذلك.

والثاني: ما ليس لها قانون مطرد، وقد أحصى البحث منها تسعة أفعال.

التوصيات:

١. أُوصِي المقرئين والعاملين في مجال التعليم القرآني بإيلاء دراسة أقسام اللحن وقوانينه وعِلله قدرًا من الأهمية؛ لأثرها البالغ في تصحيحه ومحاصرته، وتوقُّعه قبل وقوعه.

٢. أُوصي الباحثين في مجال التعليم القرآني بتتبع القوانين المطردة للّحن بالبحث والتقييد؛ تأصيلًا وتطبيقًا؛ من أجل استكمال هذا الباب العزيز غير المطروق على الوجه المبتغى.

٣. أُوصي مَن يُسِّر عليهم النَّظم أن ينظموا هذه الأفعال في منظومة سهلة تيسّر استحضارها وضبطها[(١)].

(١) وقد نشط لهذا الاقتراح الصديق العزيز فضيلة الدكتور أبو حذيفة عبد الله بن محمود الطويل، فنظم مضمون الجزء التطبيقي من هذا البحث في منظومة بديعة أسماها: (الحجة المبلغة في ضبط عين أفعال القرآن واللغة)، فجزاه الله خير الجزاء.

المصادر والمراجع:

أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.

أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

أخبار المصحِّفين، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، عناية: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، نشرة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

إصلاح المنطق، أبو يوسف بن السكيت يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، عناية: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

تأويلات أهل السنّة، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤١٧هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، عمّان، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت ٣٤٧هـ)، د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية؛ ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، أصل تحقيقه في خمس عشرة رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، أشرفت على نشره عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

تقدير الاستفهام في القرآن الكريم، د. محمود بن عبد الجليل روزن، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، ع(٢٥)، ص٢٧٥- ٣٧٨، محرم ١٤٣٨هـ= أكتوبر ٢٠١٦م.

تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤: ١٣٨٧هـ= ١٩٦٤: ١٩٦٧م.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م.

الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.

جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

رسالتان في تجويد القرآن، أبو الحسن علي بن جعفر السعيدي (ت ؟؟؟)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

سنن سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، أبو منصور بن الجواليقي موهوب بن أحمد ابن محمد بن الخضر بن الحسن (ت ٥٤٠هـ)، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة (نشر ضمن سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، الطبعة الثانية.

عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، أبو بكر محمد بن عُزير السجستاني (ت ٣٣٠هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

الفصيح، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف.

كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي – د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

كتاب فيه لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ، دون بيانات نشر.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، أصل الكتاب: رسائل جامعية لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.

الكنز اللغوي في اللسَن العربي، أبو يوسف بن السكيت يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

لحن القرّاء في الثاء والذّال والظاء، محمود عبد الجليل روزن، نشرة دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.

لسان العرب، أبو الفضل بن منظور (ت ٧١١هـ)، عناية وترتيب مجموعة من المحققين، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ = ٢٠٠٣م.

اللغات في القرآن، أبو أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامري (ت ٣٨٦هـ) بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٥هـ= ١٩٤٦م.

مجاز القرآن، المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف – عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

المسند، الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة – محمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١؛ ١٤٠٨هـ= ١٩٩٨م.

معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

المغني في القراءات، محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهّان النوزاوازي (ت ؟؟؟)، تحقيق: د. محمود بن كابر الشنقيطي، نشرة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان)، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.

المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق = بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٦١ هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣)، تحقيق: د. السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.

النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، اعتناء: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.